مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

قوات الأمن العراقية: زاد برنامج تدريب الشرطة من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ قدرات هذه القوّات لا تزال مجهولة

003-11SIGIR
25 تشرين الأول/أكتوبر 2010

SIGIR
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص التقرير: 003-11SIGIR

السبب في إصدار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لهذه الدراسة

تعدّ وزارة الدفاع (DoD) مسئولة عن إدارة هذا البرنامج لمساعدة حكومة العراق (GOI) على تطوير قوات الشرطة لتكون قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي. وتقع المسئولية على البعثة التدريبية والاستشارية للعراق (ITAM)، التابعة للقوات الأمريكية في العراق (I-USF)، في إدارة البرنامج بالنيابة عن وزارة الدفاع. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2011، سيجري نقل مسؤولية إدارة هذا البرنامج إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) التابع لوزارة الخارجية (DoS). كما تعمل شركة دينكورب DynCorp الدولية بموجب عقد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية على تقديم مستشارو الشرطة الذين يساعدون في عمليات التدريب. وزارة الداخلية العراقية (MOI) تشرف على قوات الشرطة العراقية في 15 محافظة من محافظات العراق ال 18 مع حكومة إقليم كردستان المسئولة عن المحافظات الثلاث المتبقية. وبسبب أهمية البرنامج للاستثمارات الأميركية والأمن العراقي، فقد قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بفحص نتائج البرامج، والعمليات الإدارية والإشرافية التي تقوم بها وزارة الدفاع، وأوضاع التغيير الواقعة، والقضايا التي تواجه الحكومة العراقية والتي تؤثر على قدرة وفعالية قوات الشرطة.

توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عدداً من التوصيات للقائد العام للقوات الأمريكية في العراق، والتي تتعلق بتحسين إشراف وإدارة مستشاري الشرطة والعمل مع الحكومة العراقية لتقييم قدرات الشرطة العراقية.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

وافق مكتب قائد الشرطة العسكرية العام للقوات الأمريكية في العراق ووزارة الجيش على توصيات التقرير. وقدّمت كلاً القوات الأمريكية في العراق ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية تعليقات قمنا بذكرها في الموضع المناسب

25 *تشرين الأول/أكتوبر* 2010

قوات الأمن العراقية: زاد برنامج تدريب الشرطة من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ قدرات هذه القوّات لا تزال مجهولة

ما توصّل إليه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

أنفقت الولايات المتحدة منذ عام 2003 حوالي 7.3 مليار دولار على برنامج لمساعدة الحكومة العراقية على تدريب وإعداد كوادر وتجهيز قوات الشرطة العراقية للحفاظ على النظام الداخلي وحرمان الإرهابيين من التمتّع بملاذ آمن في العراق. وكان البرنامج غير مسبوق من ناحية أهميّته الكبيرة وأجري في بيئة عدائية تشتعل فيها نيران العمليات القتالية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قوات الشرطة العراقية الموجودة في 2003 في حالة سيئة جداً، والحكومة العراقية الجديدة لا تزال فى مرحلة التطوير. وعلى الرغم من هذه المعوقات، ذكرت وزارة الدفاع في التقارير أن أكثر من 400.000 من الشرطة العراقية تلقوا تدريباً وانضمّوا إلى القوات. ومع ذلك، لا تزال قدرات هذه القوات غير معروفة لأنه لم يتم إجراء عمليات تقييم لقدرات القوات الكليّة.

كما وجدت نقاط ضعف في إدارة البرنامج في (1) تخطيط البرامج والتقييمات، و (2) الاتصالات والتنسيق بين المنظمات المسئولة عن التدريب، و (3) الإشراف من قِبل المستشارين المتعاقدين مع الشرطة. ومن الصعب تحديد تأثير نقاط الضعف هذه على البرنامج ولكنها قد أدّت وبدون شك إلى فقدان الكفاءة وتبديد الطاقات. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك خطة شاملة لتوجيه البرنامج نحو تحقيق النتائج المرجوة أو تقييم ما لتحديد ما إذا كان البرنامج يمضي قدماً على المسار الصحيح. وبسبب التناوب المتكرر من الأفراد العسكريين، فقد كان من شأن وجود خطة شاملة أن تقدّم أساساً لاستمرار البرنامج مع استمرار تناوب دخول وخروج الوحدات العسكرية العاملة في العراق. أيضا، لم تتم مراقبة والاستفادة من مستشاري الشرطة ذوي الدور المحوري في برنامج التدريب بشكل فعّال.

تعمل وزارة الدفاع على إنشاء فرق إرساء الاستقرار الانتقالية (STT) لتقديم المشورة ومساعدة وزارة الداخلية العراقية وقواتها خلال العام المقبل. وسوف تكون فرق إرساء الاستقرار الانتقالية مسئولة عن إدارة عمليات مستشاري الشرطة اليومية بينما ستكون البعثة التدريبية والاستشارية للعراق مسئولة عن تتبع الأعمال. ولم يكن مثل هذا التقسيم في المسئوليات منسّقاً بشكل جيد في الماضي وهو بحاجة إلى إجادة إدارته بشكل فعّال في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وحيث أنّ شركة دينكورب DynCorp هي من ستتولى إعداد التقارير حول استخدام مستشاري الشرطة، فستكون هذه التقارير بحاجة للفحص للتحقق من صحة المعلومات وضمان تحقيق الاستفادة من عمل مستشاري الشرطة في صورة منتجة.

أمامنا تحدياً كبيراً سيؤثر بفعالية وكفاءة في نقل برنامج المساعدة في تدريب الشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية وذلك في عام 2011. وتسعى كلاً من الوزارتين، من جانبهم، بشكل متعاون على تنفيذ عملية النقل. ومع ذلك، ستتحمّل وزارة الخارجية المسئولية عن البرنامج لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الشرطة، في الوقت الذي لم تجرى فيه عملية تقييم شاملة لتحديد قدرات هذه القوات.

يعتمد النجاح طويل المدى لبرنامج تدريب الشرطة العراقية على الاكتفاء الذاتي بالحكومة العراقية وعلى قدرتها في التخفيف من هيكل القوة ومقاومة الفساد والنزاعات على ملكية الأراضي، وغيرها من القضايا التي تؤثر سلباً على القوة. وتحتاج كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية إلى مواصلة العمل مع مسئولي الحكومة العراقية لمساعدتهم على معالجة هذه المشاكل.

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

25 تشرين الأول/أكتوبر 2010

مذكرة إلى القائد العام للقوات الأمريكية في العراق

الموضوع: قوات الأمن العراقية: زاد برنامج تدريب الشرطة من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ قدرات هذه القوّات لا تزال مجهولة (SIGIR-11-003)

ونحن نقدّم هذا التقرير بغرض توفير المعلومات واستخدامك الخاص. وهو يناقش برنامج وزارة الدفاع الأمريكية للمساعدة في تدريب الشرطة العراقية. وقد قمنا بإجراء هذا التدقيق بشكل يتفق مع مسئوليتنا القانونية الواردة في القانون العام رقم 108-106، بصيغته المعدّلة، والذي يتضمن أيضاً على واجبات ومسؤوليات المفتشين العموميين بموجب قانون المفتش العام لعام 1978. وينص هذا القانون على إجراء تدقيق مستقل وموضوعي للبرامج والعمليات الممولة بمبالغ مخصصة أو تلك المتوفّرة للاستخدام في إعادة إعمار العراق، كما ينص على توصيات بشأن السياسات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية، لمنع والكشف عن عمليات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. وقد جرت عملية التدقيق هذه كمشروع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم 9028.

قدّم مكتب قائد الشرطة العسكرية العام للقوات الأمريكية في العراق ووزارة الجيش تعليقات مكتوبة على مسودة هذا التقرير، وتمّ تضمين هذه التعليقات في الملحق (د). كما تلقينا أيضاً تعليقات تقنية وقمنا بذكرها في التقرير في الموضع المناسب.

إننا نقدّر حسن المعاملة التي يحفّ بها موظفي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وللحصول على معلومات إضافية عن التقرير، يرجى الاتصال بجليم فوربيش، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق (واشنطن العاصمة)، (703) 604-1388/ mil.sigir@furbish.glenn أو جاسون فينيير، نائب المساعد الرئيسي للمفتش العام لعمليات التدقيق (واشنطن العاصمة)، (703) 607-1346/ mil.sigir@venner.jason.

ستيوارت دبليو بوين جونيور،
المفتش العام

نسخة إلى: وزيرة الخارجية الأمريكية
السفير الأمريكي في العراق
مساعد وزيرة الخارجية، مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية
وزير الدفاع الأمريكي
القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية

جدول المحتويات

جدول المحتويات 1

مقدمة 3

الخلفية 3

تشرف وزارة الداخلية العراقية على معظم قوات الشرطة 5

أموال الولايات المتحدة المقدّمة من خلال اعتمادات متعددة 5

ذكرت وزارة الداخلية في التقارير أنّ النفقات تجاوزت 14 مليار دولار 8

الأهداف 9

زاد برنامج تدريب الشرطة العراقية من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ القدرات الكليّة لهذه القوّات لا تزال مجهولة 10

الصعوبات الرئيسية التي أثرت سلباً على بداية البرنامج 10

استطاع برنامج تدريب الشرطة العراقية بناء قوّات كبيرة العدد والذي يضمن الآن إمكانية التدريب المتخصص وإدارة مرافق التدريب 12

قدرات قوات الشرطة العراقية غير معروفة 19

أعرب مسئولو وزارة الداخلية عن الارتياح لبرنامج المساعدة على التدريب 22

ضعف الإدارة والإشراف على البرنامج 23

افتقر البرنامج إلى وجود خطة شاملة ذات أهداف وغايات ومقاييس لقياس التقدم الذي يتم انجازه 23

تسبب ضعف الاتصالات والتنسيق في عدم الكفاءة 25

البرنامج في مرحلة الانتقال من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية لا يزال في مرحلة التخطيط 28

جاري التخطيط لعملية الانتقال من قِبل كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية 28

القضايا التي تواجه حكومة العراق 30

تنظيم القوات وبقاء قضايا الفساد 30

قضايا لوازم الاستمرارية تحتاج إلى معالجة 31

الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة 33

الاستنتاجات 33

التوصيات 33

الدروس المستفادة 34

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق 35

الملحق أ—النطاق والمنهجية 36

الملحق ب—الاختصارات 39

الملحق ج—أعضاء فريق التدقيق 40

الملحق ه—تعليقات الإدارة 41

الملحق د—رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال 46

قوات الأمن العراقية: زاد برنامج تدريب الشرطة من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ قدرات هذه القوّات لا تزال مجهولة

003-11SIGIR **25 تشرين الأول/أكتوبر 2010**

مقدمة

أنفقت الولايات المتحدة منذ عام 2003 حوالي 7.3 مليار دولار لدعم برنامج للمساعدة في تدريب وإعداد كوادر وتجهيز قوات الشرطة العراقية للحفاظ على النظام الداخلي وحرمان الإرهابيين من التمتّع بملاذ آمن في العراق. وقد كانت إدارة البرنامج تتم من قِبل المنظمات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع (DoD) في العراق، ولكن من المقرر أن يتم نقل الإدارة إلى وزارة الخارجية (DoS) في الأوّل من تشرين الأول/أكتوبر 2011. وتعتبر الحكومة العراقية (GOI) هي المسئولة عن تدريب وتجهيز الشرطة بالمعدات، وتواصل وزارة الدفاع تقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة العراقية مع التدريب. وقد أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) عملية التدقيق هذه نظراً لأهمية البرنامج فيما يتعلق باستثمارات الولايات المتحدة والأمن العراقي وعملية نقل البرنامج المعلّقة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية.

الخلفية

مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) التابع لوزارة الخارجية هو المسئول عن وضع السياسات وإدارة البرامج لتعزيز إنفاذ القانون والقدرات المؤسسية لسيادة القانون خارج الولايات المتحدة.[1] وقد كُلّف المكتب في البداية بالمسئولية عن برنامج تدريب الشرطة العراقية، ويعاونه في ذلك الجهد برنامج المساعدة والتدريب في مجال التحقيقات الجنائية الدولية (ICITAP) التابع لوزارة العدل . ومع ذلك، تم نقل مسئولية هذا البرنامج إلى وزارة الدفاع في 2004 بسبب الحالة الأمنية وحجم المهمة ولضمان العمل تحت قيادة موحّدة. وفي 11 أيار/مايو 2004، كلّفت التعليمات الرئاسية للأمن القومي برقم 36[2] القيادة المركزية الأمريكية بمهمة تنظيم وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية بالمعدات، بما في ذلك الشرطة، وذلك لحين اتفاق كلاً من وزيرة الخارجية ووزير الدفاع على تولي وزارة الخارجية لتلك المسئولية. ووفقا للتوجيهات الرئاسية، فمن المقرر أن تتولى وزارة الخارجية المسئولية عن البرنامج من وزارة الدفاع في الأوّل من تشرين الأوّل/أكتوبر 2011.

عيّنت القيادة المركزية الأمريكية القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق تحت التوجيه الكامل من القوات العراقية متعددة الجنسيات، مديراً لهذا الجهد. وقد أنشأت القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق فريق تدريب شرطة المساعدة المدنية لتدريب وتجهيز الشرطة العراقية بالمعدات وغيرها من قوات الأمن المدنية. وفي حزيران/يونيو 2009، انتقل فريق تدريب شرطة المساعدة المدنية إلى البعثة التدريبية والاستشارية للعراق (ITAM). وفي كانون الثاني/يناير 2010، انتقلت القوات متعددة الجنسيات في العراق إلى القوات الأمريكية في العراق (I-USF)، وانتقلت القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق إلى نائب القائد العام لتقديم المشورة والتدريب (T&A–DCG). ويوضح الشكل 1 الهيكل الإداري لوزارة الدفاع وعمليات انتقال المنظمات.

[1] وقد وجّهت وزارة الخارجية بناء على قرار التعليمات الرئاسية رقم 71، في 24 من شباط/فبراير 2000، نحو تعزيز نظم العدالة الجنائية في دعم العمليات السلمية التي تجريها الولايات المتحدة وحالات الطوارئ المعقّدة الأخرى. كما كلّفت وزيرة الخارجية مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ليكون مركز التنسيق الرئيسي للمسائل المتعلّقة بسيادة القانون.

[2] عمليات حكومة الولايات المتحدة في العراق، 2004/11/5.

الشكل 1—الهيكل الإداري لوزارة الدفاع وعمليات انتقال المنظمات.

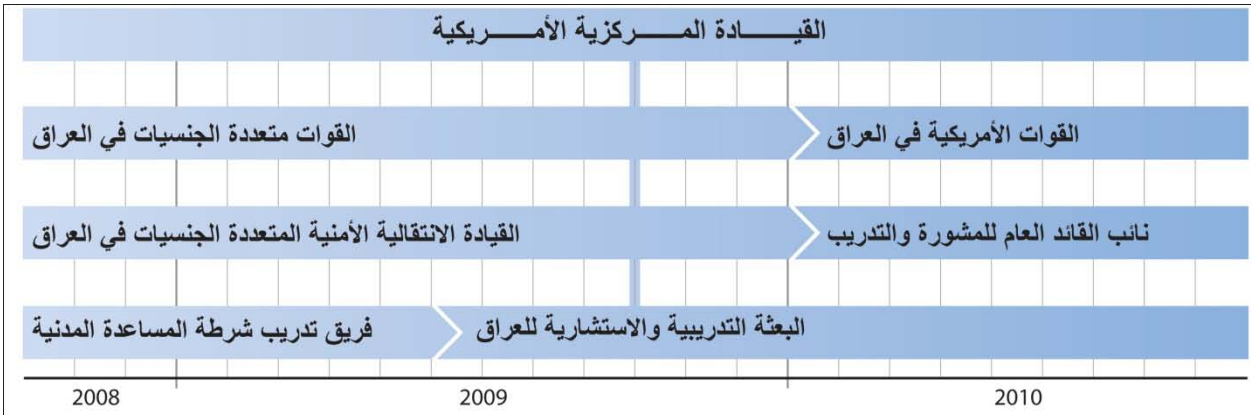

المصدر: إعداد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من وثائق وزارة الدفاع 2010/8.

بالرغم من تغطية عمليات التدقيق التي نقوم بها لفترات وجود كلاً من فريق تدريب شرطة المساعدة المدنية والقوات متعددة الجنسيات في العراق والقيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق، إلا أننا قمنا بالإشارة إلى البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ونائب القائد العام للمشورة والتدريب في التقرير كبديل عن الإشارة إليهم وإلى المنظمات التي سبقتهم.

وكانت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق هي المسئولة عن إمداد الشرطة العراقية بالتدريب الأكاديمي اللازم، في حين كانت القوات الأمريكية في العراق تستخدم الوحدات العسكرية الأميركية لتوفير التدريب العملي على الطبيعة للشرطة على المستوى المحلي. واستخدمت كلاً من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق والوحدات العسكرية مستشاري الشرطة للمساعدة في التدريب. وبالرغم من توفير المستشارين من قِبل عدد من المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة (بما في ذلك وزارة الأمن الداخلي ووزارة العدل)، ومن دول أخرى (بما في ذلك إيطاليا والمملكة المتحدة)، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة (بما في ذلك شركة دينكورب DynCorp الدولية)، إلا أنّ إشارتنا لمستشاري الشرطة يختص فقط بالمستشارين من شركة دينكورب DynCorp. وقد ركّزنا على المستشارين من شركة دينكورب DynCorp لأنهم كانوا يشكلون أكبر مجموعة من المستشارين التي تعمل لحساب الحكومة الأمريكية.[3] وقد كانت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق مسئولة عن توفير التوجيه والإشراف على مستشاري الشرطة لدى شركة دينكورب DynCorp. وتمّ تنظيم عمل الأفراد ومستشاري الشرطة لدى الوحدات العسكرية ضمن فرق تدريب الشرطة.

بحلول كانون الأول/ديسمبر 2006، كانت الحكومة العراقية قد تولّت المسئولية عن معظم عمليات التدريب الأكاديمي، ولكن البعثة التدريبية والاستشارية للعراق واصلت تقديم المشورة والمساعدة في معاهد تدريب الشرطة، وفرق تدريب الشرطة واصلت تقديم المشورة في مراكز الشرطة والدوائر والمحافظات. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2008، تولّت الحكومة العراقية المسئوليات الخاصة بجميع عمليات التدريب الأكاديمي ومعظم الدورات التدريبية المتقدمة. وواصل المستشارين العسكريين التابعين للولايات المتحدة ومستشاري الشرطة تقديم المساعدة من خلال تقديم المشورة ومراقبة الجودة. كما استمرّ أيضاً كلاً من وكالات الولايات المتحدة الفيدرالية، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، والمساهمين الدوليين، مثل المملكة المتحدة وإيطاليا، في تقديم المساعدة في تدريب الشرطة للعراقيين.

[3] ويتمّ تقديم المستشارين من شركة دينكورب DynCorp بموجب عقد مع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. ونقلت وزارة الدفاع الأموال إلى وزارة الخارجية لدعم المتعاقد، وتولى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية إدارة العقد الخاص بتوفير مستشاري الشرطة التابعين للولايات المتحدة والدعم اللوجستي لهؤلاء المستشارين. وتواصل شركة دينكورب DynCorp تقديم المستشارين بموجب العقد مع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. وتمّ تزويد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتقرير حول إدارة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لعقد شركة دينكورب DynCorp في كانون الثاني/يناير 2010: الضعف طويل الأمد في إشراف وزارة الخارجية على عقد شركة دينكورب *DynCorp* لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية، *SIGIR-10-008, 1/25/2010.*

تشرف وزارة الداخلية العراقية على معظم قوات الشرطة

تشرف وزارة الداخلية العراقية (MOI) على قوات الشرطة العراقية في 15 محافظة من محافظات العراق ال 18.[4] وتشمل قوات الشرطة الرئيسية التي تشرف عليها ما يلي:

- جهاز الشرطة العراقية: تتألف من دورية ومركز الشرطة، فضلاً عن المتخصصين مثل المختصين الجنائيين، والمعيّنة في جميع أنحاء ال 15 محافظة عراقية. وتتمثل مهمتها في تطبيق القانون، وحماية الشعب، وتوفير الأمن الداخلي على الصعيد المحلي. تضم خدمات الشرطة العراقية على ضباط الشرطة، الذين يجرون التحقيقات وإلقاء القبض على المهمين، و"الشرطيين"[5] الذين يؤدون مهام مثل إدارة المرور والسيطرة على الزحام.
- الشرطة الاتحادية: قوة تربط بين جهاز الشرطة العراقية والجيش العراقي، والتي تسمح لوزارة الداخلية بنقل قدرات الشرطة في جميع أنحاء المحافظات. ويمكن استخدامها لمواجهة عمليات التمرّد ذات النطاق الواسع وفي حالات الطوارئ الوطنية.
- شرطة الحدود:[6] تعمل في الحصون الحدودية ومنافذ الدخول لحماية الحدود العراقية من الدخول غير المشروع.
- شرطة النفط: توفّر الأمن للبنية التحتية النفطية في العراق.
- خدمات حماية المنشآت: تعمل على حماية مباني الحكومة العراقية.

أموال الولايات المتحدة المقدّمة من خلال اعتمادات متعددة

أنفقت وزارة الدفاع نحو 7.3 مليار دولار من ثلاثة صناديق تمويل تابعة للولايات المتحدة والمخصصة للبرنامج الكلي. والصناديق الثلاثة هي صندوق قوات الأمن العراقية (5.7 مليار دولار)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (1.6 مليار دولار)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (2.8 مليون دولار). وتتبعت وزارة الدفاع مسارات أموال الصناديق فيما يخص برنامج الشرطة إجمالًا ولم تقم بتتبع الأموال بشكل منفصل لتعرف الأموال الخاصة بكل مكوّن من مكونات هذا البرنامج مثل التدريب والمعدات والمرافق، وخدمات الدعم ذات الصلة.

ويبين الشكل 2 الأموال التي أنفقت، حسب التقارير، من صندوق قوات الأمن العراقية لدعم برنامج تدريب الشرطة. وبلغ مجموع النفقات حوالي 5.7 مليار دولار. واستخدمت الأموال في المقام الأول في توفير المعدات واللوازم والخدمات والتدريب وفي إصلاح وتجديد وإنشاء المرافق.

---

[4] وزارة الداخلية العراقية لا تشرف على قوات الشرطة في إقليم كردستان. ويشرف على هذه القوات وزارة الداخلية الكردستانية. سيقتصر استخدام مصطلح وزارة الداخلية فيما يلي على وزارة الداخلية العراقية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

[5] والترجمة الحرفية لكلمة "shurta" تعني "الشرطة" باللغة العربية. ومع ذلك، تطلق القوات الأمريكية في العراق والمسئولين العراقيين على الشرطة العراقية الذين لسوا بضباط لقب "الشرطيين"

[6] تعرف رسمياً باسم مديرية حرس الحدود ومديرية منافذ الدخول.

الشكل 2—إنفاقات صندوق قوات الأمن العراقية، حسب التقارير، من اعتمادات وأنشطة السنة المالية، حتى تاريخ 31 حزيران/يونيو 2010 (القيمة بالمليون دولار)

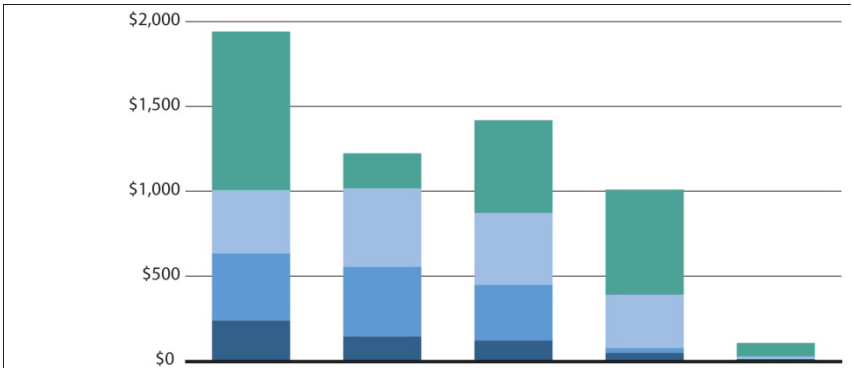

	FY 2005/2006	FY 2006/2007	FY 2007/2008	FY 2008/2009	FY 2009/2010
التدريب والتشغيل	$934.22	$206.16	$546.68	$619.75	$80.61
المعدات والنقل	373.77	463.64	424.96	315.70	14.84
البنية التحتية	396.47	411.05	328.18	28.33	0.00
لوازم الاستدامة	236.17	142.51	118.92	46.04	10.58
الإجمالي	$1,940.63	$1,223.36	$1,418.74	$1,009.81	$106.03

ملاحظات:
التدريب والعمليات: يشمل على تدريب الشرطة والتطوير المؤسسي ودعم المدرّبين والمعدات الطبية والمكاتب ومعينات التدريب ودعم الطائرات ومعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
المعدات والنقل: تشمل على معدات ومركبات نقل الشرطة وقوات الأمن المتعاقدة وقوات الحماية (بما في ذلك تغيير المركبات) والمركبات والزي الرسمي وأثاث المكاتب ومعدات الاتصالات.
البنية التحتية: تشمل على مرافق وحدات الشرطة وأكاديميات التدريب ونفقات إعداد مقرات الشرطة.
لوازم التعزيز: تشمل الأسلحة والذخائر والأنشطة المتعاقد عليها مثل الدعم اللوجستي والصيانة والخدمات الأخرى.

المصدر: مكتب مراقب الحسابات وكيل وزير الدفاع/المدير المالي.

ويبين الشكل 3 الأموال التي أنفقت، حسب التقارير، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدعم برنامج تدريب الشرطة. وبلغ مجموع النفقات حوالي 1.6 مليار دولار.

الشكل 3—إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، حسب التقارير، في المشروع من اعتمادات السنة المالية 2004، حتى تاريخ نيسان/أبريل 2010 (القيمة بالمليون دولار)

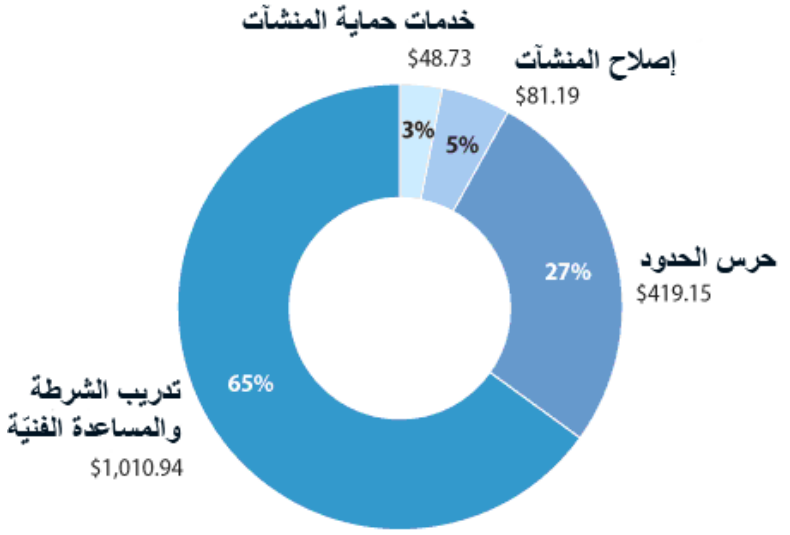

المصدر: نظام الإدارة المالية لسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي.

ويبين الشكل 4 الأموال التي أنفقت، حسب التقارير، من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدعم برنامج تدريب الشرطة. وبلغ مجموع النفقات حوالي 2.8 مليون دولار. واستخدمت هذه الأموال في المقام الأول لبناء مراكز الشرطة والحصون الحدودية.

الرقم 4—إنفاقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، حسب التقارير، من خلال اعتمادات السنة المالية وأنواع المرافق، حتى آذار/مارس 2010

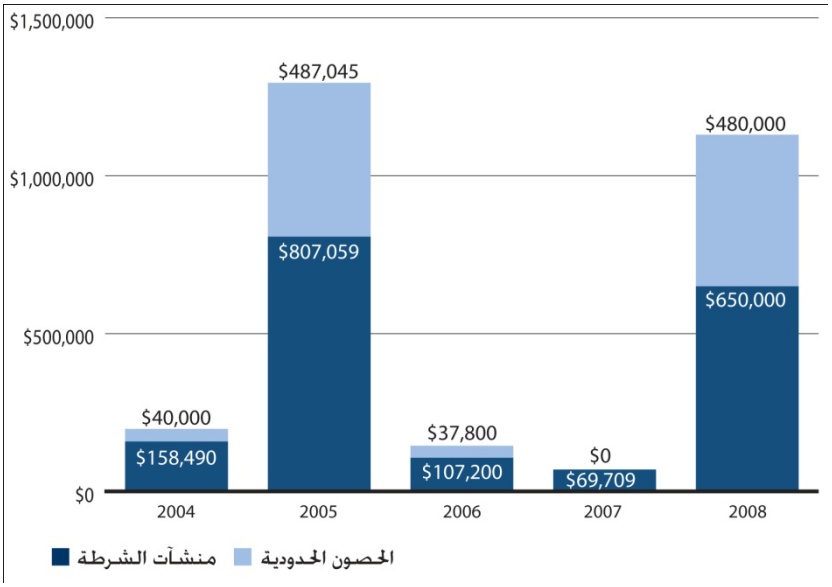

ملحوظة:
أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في العديد من التقارير إلى أنّ قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق تعاني من تناقضات في نوعية البيانات ودقتها والفائدة الكلية منها.

المصدر: قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

كما توفر وزارة الدفاع العسكريين الأميركيين، والدعم الحياتي، والأمن والذي يعود بالنفع على البرنامج من ناحية التكاليف الهامة والتي لا تتوفّر بسهولة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الوكالات الحكومية الأميركية الأخرى والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية بتوفير الأفراد والتمويل لبرنامج تدريب الشرطة العراقية.

فعلى سبيل المثال، قدّم كلاً من مكتب التحقيقات الفيدرالي وزارة الأمن الداخلي ومكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات أشكالاً مختلفة من التدريب المتخصص حسب الحاجة أو الطلب. وقد طلبت وزارة الداخلية مساعدة مكتب التحقيقات الفدرالي في تأسيس أكاديمية مكتب التحقيقات الفدرالي. وقد شاركت وزارة الأمن الداخلي في العراق منذ 2005 لتدريب الأفراد العراقيين على مجموعة متنوعة من المهارات بما في ذلك: الأمن المادي وعمليات المنافذ وتقييم درجة التهديد وتحليل الوثائق وتقنيات البحث، وكيفية تطوير أعمال الحدود والجمارك والهجرة. وقد كان لمكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات تواجد مستمر في العراق منذ عام 2003، وقدّم الدعم لبرنامج تدريب الشرطة العراقية من الناحية الاستشارية في مسرح الجريمة، وفي تطوير التدريب/التسليم، وحين يتطلّب الأمر كان يقدّم خبراء في الأسلحة النارية والمتفجرات وغيرها من الأمور على النحو المطلوب.

كما قدّمت الدول الأخرى والمنظمات الدولية أيضاً الدعم لبرنامج تدريب الشرطة العراقية. فعلى سبيل المثال، أنفقت المملكة المتحدة ما يقرب من 229 مليون دولار لمثل هذه المساعدة في مثل رعاية برامج الأدلة الجنائية وتوفير المختبرات الجنائية وتوفير التدريب المتخصص على القيادة والإدارة والتحقيقات الجنائية والشرطة المجتمعية وتطوير المناهج الدراسية. وأنفقت استراليا حوالي 21 مليون دولار في مجالات مثل تطوير المناهج المصممة خصيصاً لبيئة عمل الشرطة العراقية والتدريب على الأدلة الجنائية. وانفق الاتحاد الأوروبي حوالي 54 مليون دولار لتزويد وزارة الداخلية بالتدريب في مجالات مثل بناء الثقة والاحترام المتبادل والتعاون العملي بين الفروع المختلفة لنظام القضاء الجنائي العراقي.

ذكرت وزارة الداخلية في التقارير أنّ النفقات تجاوزت 14 مليار دولار

وفقا لما ورد عن البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فقد أنفقت وزارة الداخلية نحو 14 مليار دولار من 2005 حتى عام 2009 على الرواتب والمعدات والمرافق والسلع والخدمات، مع معظم نفقات وزارة الداخلية للشرطة العراقية. ويبين الشكل 5 نفقات وزارة الداخلية، حسب التقارير، من عام 2005 وحتى عام 2009 حسب نوع الإنفاق.

الشكل 5ـــنفقات وزارة الداخلية، حسب التقرير، للأعوام 2005-2009، حتى تاريخ 20 آذار/مارس 2010 (القيمة بالمليون دولار)

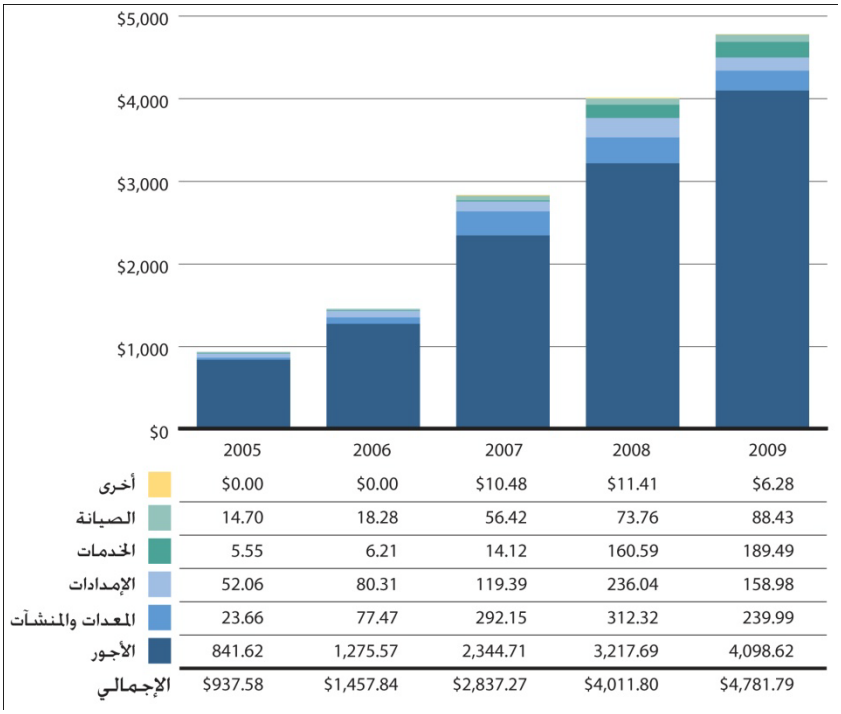

	2005	2006	2007	2008	2009
أخرى	$0.00	$0.00	$10.48	$11.41	$6.28
الصيانة	14.70	18.28	56.42	73.76	88.43
الخدمات	5.55	6.21	14.12	160.59	189.49
الإمدادات	52.06	80.31	119.39	236.04	158.98
المعدات والمنشآت	23.66	77.47	292.15	312.32	239.99
الأجور	841.62	1,275.57	2,344.71	3,217.69	4,098.62
الإجمالي	$937.58	$1,457.84	$2,837.27	$4,011.80	$4,781.79

المصدر: البعثة التدريبية والاستشارية للعراق.

وكما يوضح الشكل، فقد زادت النفقات، الواردة بالتقارير، في كل عام منذ عام 2005 مع بلوغ حسابات العامين الأخيرين لحوالي 63٪ من مجموع ال 5 سنوات. وكان أكثر من 80٪ من مجموع النفقات مخصصة لدفع الرواتب. ولا يتمّن الجدول على نفقات إقليم كردستان لأن حكومة إقليم كردستان تتلقى أموالها من وزارة المالية. وقد طلبنا الحصول على بيانات بنفقات إقليم كردستان لكننا لم نحصل على هذه المعلومات.

ومع مساعدة ودعم البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، قامت وزارة الداخلية أوّل ميزانية 3 سنوات لها وأكملت ميزانيتها لعام 2010، والتي تضم أكثر من 5.8 مليار دولار لوزارة الداخلية.

الأهداف

يتناول هذا التقرير نتائج برنامج تدريب الشرطة، وإدارة وإشراف وزارة الدفاع على البرنامج، وحالة تقدّم عملية نقل البرنامج من وزارة الدفاع لوزارة الخارجية، والقضايا التي تواجه الحكومة العراقية التي تؤثر على قدرة وفعالية قوات الشرطة. وقد تأثّرت سلباً عمليات التدقيق التي قمنا بها بسبب الملفات غير المكتملة ونقص وجود المعرفة التاريخية بالبرنامج من قِبل الأفراد العسكريين الأميركيين. وغالبا ما كان يذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حدوث التبديل المتكرر للأفراد مع سوء إدارة السجلات في عمليات التدقيق السابقة كنقاط ضعف في إدارة البرنامج.

وللإطلاع على مناقشة حول نطاق عمليات التدقيق والمنهجية وملخص حول التغطية السابقة، انظر الملحق أ. وللحصول على قائمة بالمختصرات المستخدمة، انظر الملحق ب. ولمعرفة أعضاء فريق التدقيق، انظر الملحق ج. وللإطلاع على نسخة من تعليقات الإدارة، انظر الملحق د. وللإطلاع على رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال الخاصة به، انظر الملحق ه.

زاد برنامج تدريب الشرطة العراقية من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ القدرات الكليّة لهذه القوّات لا تزال مجهولة

تعتبر الحالة التي يواجهها الأفراد المكلفين بإنشاء برنامج لتدريب الشرطة في العراق أسوأ بكثير مما يتصور أصلاً، وذلك من حيث بيئة العمل وحالة قوة الشرطة الحالة وحجم قوة التدريب التي ستكون متاحة. وقد تسبب هذا الوضع في تغير كبير في غايات البرنامج وأهدافه.

فبدءاً من قوة الشرطة التي كانت في حالة سيئة للغاية، أخذت القوات الأمريكية وشركائها في التحالف بمساعدة وزارة الداخلية في بناء قوة كبيرة العدد ونقل هذه القوة لتعمل تحت سيطرة الحكومة العراقية. ووفقاً لما ذكرته وزارة الدفاع فقد تلقى أكثر من 400.000 التدريب وانضمّوا إلى القوات. في البداية، كان على المدربين من الولايات المتحدة مسئولية تدريب المجندين، ولكن ومع مرور الوقت، نقلت الولايات المتحدة المسئولية الكاملة لوزارة الداخلية لتطوير والحفاظ على برنامج تدريب الشرطة بما في ذلك تشغيل مراكز التدريب والكليات التابعة للبرنامج. وفي ذلك الوقت الذي أجرينا فيه عمليات التدقيق خاصتنا، كانت وزارة الداخلية تقوم بتشغيل جميع مراكز التدريب وكليات الشرطة الواقعة في 15 محافظة من محافظات العراق. وكانت الولايات المتحدة والشركاء الدوليين يقومون بتوفير مستشاري الشرطة الذين قاموا بتوجيه المتدربين وتوجيه النصح لقيادة الشرطة العراقية. وانتقل البرنامج تدريبي لتدريبات أكثر تقدماً مثل التحقيقات الجنائية والأدلة الجنائية.

لا تزال قدرات الشرطة العراقية غير معروفة. فمنذ حزيران/يونيو 2009، تولّت قوات الأمن العراقية المسئولية عن الأمن الداخلي في البلاد حيث تمّ إعادة القوات العسكرية الأمريكية إلى المنشآت العسكرية في العراق. وكانت قوات الشرطة العراقية في حزيران/يونيو 2009، حسب التقارير، أكثر قدرة من قوات الشرطة التي بدأ أعضاء التحالف في تدريبها في عام 2003. ومع ذلك، كان حجم تلك القدرات بعد وفي أثناء إكمالنا لعملنا الميداني في تموز/يوليو 2010 غير معروفة لأنه لم يتم إجراء عمليات تقييم لقدرات القوات الكليّة.

وأعرب تقريباً كل كبار المسئولين عن تدريب الشرطة العراقية الذين تحدثنا معهم في بغداد وكركوك والبصرة عن ارتياحهم للبرنامج والمساعدة من الولايات المتحدة. أيضاً، ووفقاً للقوات الأمريكية في العراق، فإنّ نسبة أقل بقليل من 60٪ من الشعب العراقي ترى أنّ الشرطة العراقية تسيطر على الجريمة.

الصعوبات الرئيسية التي أثرت سلباً على بداية البرنامج

بعد سقوط بغداد في نيسان/أبريل 2003، عمل فريق الشرطة الدولية المخصص لسلطة الائتلاف المؤقتة على تقييم أوضاع الشرطة العراقية وأعدّ تقرير[7] حول معاناة الشرطة العراقية لسنوات من الإهمال، إلى جانب وجود "بنية قمعية من الأوامر التي تحظر التدريب والاستعداد المسبق للتحديات والمبادرات ومحاولات خنق أي تطوير في جهاز الشرطة. وإذا لم تتم إعادة التصميم وإعادة التطوير، فإن الشرطة العراقية لن تستطيع أن تقدّم خدمة شرطية مناسبة أو قابلة للحياة أو داعمة أو مستدامة من أجل عراق حر." ووصف التقرير الشرطة العراقية باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي بقيت سالمة بعد الصراع، ولكن في رأي العديد من المواطنين كانت الشرطة "مرتبطة ارتباطاً وثيقا بنظام قمعي وقاسي" وكانت "فاسدة، وذات مستوى غير مهني وغير جدير بالثقة". كما ذكر التقرير أيضاً أنّ الشرطة العراقية أظهرت "نتائج ذات معايير سيّئة، وتوقعات أداء غير ملائمة، وغياب التفاهم/احترام حقوق الإنسان، وسوء الإدارة وتدريب غير كافٍ أو غير ملائم."

هذا التقييم يوضح التحديات المؤسسية والنفسية التي كان على وزارة الدفاع التغلب عليها لتغيير عقلية الشرطة العراقية وتصورات المجتمعات العراقية عن الشرطة، لأن الشرطة في حاجة إلى دعم المجتمع والموافقة على إتباع سلوك الشرطة المدنية. إضافة إلى هذه التحديات كانت الفترة ما بين 2004 وحتى 2006 تمثّل ذروة التمرد، والتي أثرت سلباً على عمليات التدريب. وكانت مراكز تدريب الشرطة، ومراكز الشرطة، والأفراد في كثير من الأحيان هدفاً للهجمات.

وفقاً لما ورد عن مسئولي الحكومة الأمريكية المشاركين في برامج المساعدة الدولية في تدريب الشرطة، بما في ذلك السنوات الأولى من البرنامج العراقي، فإنّ التحديات التي يتم مواجهتها في العراق فاقت بكثير تلك التي تمّ مواجهتها في برامج المساعدة

[7] الشرطة العراقية: *تقييم للوضع الحاضر وتوصيات للمستقبل*، سلطة الائتلاف المؤقتة لوزارة الداخلية، 2003/30/5.

الأخرى مثل بنما والبوسنة وهايتي. وشملت هذه التحديات على إساءة تقدير شاملة لمدى تعقيد البرنامج ولعدد الأفراد اللازم لأداء المهام المقبلة؛ ولعدد السكان الكبير مع عدم وجود إنفاذ للقانون في الشوارع؛ وللبيئة الأمنية المعادية؛ ولبقايا قوات الشرطة الوحشية ذات التدريب السيئ في عهد صدام حسين . وتوضّح الأمثلة التالية الظروف التي تمّت مواجهتها:

- التقييمات التي أجريت في أوائل عام 2003 من قِبل سلطة الائتلاف المؤقتة، قدّرت ضرورة الحاجة إلى قوة بأكثر من 6600 مستشار من مستشاري الشرطة الدوليين لتدريب وتعليم ، وتقديم المشورة للعراقيين بشكل صحيح. وفقا لمسئولي البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية، كان هذا هو نفس العدد من المستشارين المستخدمين في كوسوفو والتي يبلغ تعداد سكانها النصف من تعداد سكان العراق. ولكن، وخلافاً لكوسوفو، فإن أعضاء الائتلاف لم يقوموا بتوفير المدربين اللازمين، وذلك لعدم رغبتهم في إرسال مستشارين إلى العراق نظرا لخطورة الوضع ونقص وجود الدعم اللوجستي. ووفقا لتقرير معهد الولايات المتحدة للسلام[8]، فقد وصل فقط 50 من مستشاري الشرطة إلى العراق خلال الأشهر الستة الأولى التالية للغزو و375 مستشار بعد مرور عام كامل.
- وفي تموز/يوليو 2005 ذكر تقرير مشترك من مفتشي العموم في كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية[9]، "أن الافتراض الأولي هو أنّ برامج تدريب الشرطة العراقية ستجري في بيئة ما بعد انتهاء الصراع. وعلى خلاف هذه التوقعات، فقد تورّط جهاز الشرطة العراقية [IPS] في بيئة من العنف والإرهاب الناجم عن حركات التمرد المتأزّمة بشكل حرج."
- وذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تقريره[10] في الدروس الصعبة قبل وصول فريق خبراء التقييم التابعين لسلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/مايو 2003، "دمّر الناهبون معظم ممتلكات وزارة الداخلية، فضلاً عن العديد من مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد، وتركوا البنية التحتية لقوات الشرطة في حالة يرثى لها. وقال جيرالد بورك، وهو عضو في فريق من ستة أشخاص معينين لتقييم أوضاع الشرطة، أنّ استنتاجاتهم يمكن تلخيصها في جملة واحدة: الشرطة تحتاج إلى كل صغيرة وكبيرة."

وفقاً لمسئولي الولايات المتحدة، فإنّ الوضع في العراق في 2004 قد تسبب في حدوث تغيير كبير في غايات البرنامج وأهدافه. فقد تحوّل التركيز من تطوير التنظيمي طويل المدى إلى تدريب أعداد كبيرة من الشرطة في فترة قصيرة من الوقت وذلك لعمليات مكافحة التمرد. وذلك أنّ التطوير التنظيمي سيتطلّب بناء قوات من الشرطة التي كانت مدمجة تماماً في نظام قضائي فعال، وتطوير سياسات وإجراءات موحدة، وترسيخ مفهوم الشرطة لمجتمع حر.

كما تطلّب الوضع أيضاً تغييرا في المناهج التدريبية في عام 2004. ووفقا لنفس التقرير المشترك من قِبل مفتشي عموم وزارة الخارجية ووزارة الدفاع،

> كانت المناهج المستخدمة منقّحة من قِبل البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية الذي تمّ وضعه أصلاً للتدريب في كوسوفو. ومن البداية كان قصد المخططين في سلطة الائتلاف استخدام الدورة الأساسية والمستمرة لثمانية أسابيع لتكون بمثابة نقطة انطلاق وليس الحل النهائي للتدريب. وكان من اللازم تكملة دورة التدريب الأساسية التحضيرية بالتدريب الميداني وبرنامج التوجيه. إلا أنّه وعند الأخذ في الاعتبار ارتفاع حالات التمرد في نيسان/أبريل 2004، أصبح من الواضح أنه لا يمكن تنفيذ التدريب الميداني الذي سبق تصوّره في مفهوم الإعداد الأصلي. ومع ذلك كانت قوّات التحالف مترددة في زيادة مدة التدريب الأساسية وذلك بسبب الحاجة الملحة لبناء قدرات لجهاز الشرطة العراقية (IPS) وتمكين رجال الشرطة من العمل في الشوارع. ومع زيادة استهداف الشرطة العراقية (IP) في حالات التمرد، أدركت القوات متعددة الجنسيات في العراق (I-MNF) الحاجة إلى تغيير الاتجاه والتركيز في التدريب. وتم تغيير المناهج الدراسية الأساسية لتركّز على مهارات البقاء على قيد الحياة للضابط في حالات التمرد.

وبسبب الوضع العدائي القائم في العراق والحاجة إلى تدريب أعداد كبيرة من الشرطة في فترة قصيرة من الوقت، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بالتنظيم مع الحكومة الأردنية لصالح الولايات المتحدة لبناء أكاديمية هناك لتدريب الشرطة العراقية. ومن

---

[8] *الشرطة العراقية: حماية العراقيين من العنف الإجرامي*، معهد الولايات المتحدة للسلام، 2006/6.

[9] *التقييم المشترك بين الوكالات حول تدريب الشرطة العراقية*، وزارة الخارجية الأمريكية في التقرير رقم IQO-ISP-05-72 ووزارة الدفاع في التقرير رقم E1-2005-002، بتاريخ *2005/15/7*.

[10] *الدروس الصعبة: تجربة إعادة إعمار العراق*، 2009/2/2.

تشرين الثاني/نوفمبر 2003 وحتى شباط/فبراير 2007، وكجزء من الاتفاق الثنائي مع حكومة الأردن، قامت الولايات المتحدة والشركاء الدوليين بتشغيل مركز تدريب الشرطة الدولي بالأردن. وتولى الجيش الأمريكي ومسئولو وزارة العدل والمتعاقدين وشركاء التحالف بتدريب الشرطة العراقية في المركز. وبناء على طلب من الحكومة العراقية والبعثة التدريبية والاستشارية للعراق، تمّ الانتهاء من برنامج التدريب الأساسي للشرطة في المركز في شباط/فبراير 2007 وانتقلت جهود تدريب الشرطة المبذولة إلى مراكز التدريب في العراق والتي كانت تستخدم أيضاً جنباً إلى جنب مع المركز في الأردن لتدريب الشرطة العراقية. وخلال فترة عملها، تخرّج أكثر من 54000 من الشرطة العراقية من المركز.

وقد شيّد مركز التدريب بموجب عقد بين مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وشركة دينكورب DynCorp. وبلغ إجمالي ما تمّ إنفاقه على الإنشاء 70.4 مليون دولار. وأنفق مبلغ إضافي 53.3 مليون دولار لتشغيل وصيانة المرفق. ومنذ ذلك الحين تمّ تسليم هذا المرفق إلى الحكومة الأردنية.

استطاع برنامج تدريب الشرطة العراقية بناء قوّات كبيرة العدد والذي يضمن الآن إمكانية التدريب المتخصص وإدارة مرافق التدريب

استطاع برنامج تدريب الشرطة العراقية بناء قوة كبيرة العدد منذ عام 2003. ووفقا للتقييم الذي أجرته سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/مايو 2003 لقوات الشرطة العراقية، بلغ عدد قوات الشرطة العراقية في عهد صدام حسين حوالي 58000. وذكرت وزارة الدفاع أنه اعتباراً من 31 أيار/مايو 2010، كان هناك 412000 من أفراد الشرطة ضمن القوات.[11] وذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التقارير المشاكل المتعلّقة بمعرفة العدد الحقيقي لأفراد الشرطة المعيّنة والمدرّبة.[12]

في حين أنه وإبان فترة حكم صدام حسين كان أوضاع التدريب في الشرطة سيّئة ولم يكن هناك احترام لحقوق الإنسان، إلا أنّ مسئولاً كبيراً في وزارة الداخلية اخبرنا بأنّ جميع أفراد الشرطة في القوة الحالية، وكحد أدنى، أكملوا ثمانية أسابيع من التدريب الأساسي للشرطة على مناهج دراسية حديثة أكثر ديمقراطية. وعلى الرغم من أن قوات التحالف أدارت وقامت بإجراء برنامج التدريب في البداية، إلا أنّ وزارة الداخلية هي من تدير البرنامج الآن، وتقوم الشرطة العراقية بإجراء جميع أشكال التدريب الأساسي ومعظم عمليات التدريب المتقدم. ويقوم مستشاري الشرطة من الولايات المتحدة والبلدان الأخرى بتقديم المشورة والمساعدة والتدريب المتخصص.

[11] قياس الاستقرار والأمن في العراق، تقرير وزارة الدفاع إلى الكونغرس وفقاً لقانون الاعتمادات التكميلية الخاصة بوزارة الدفاع لعام 2008، 2010/6.

[12] التحليل المؤقت لمعلومات قوات الأمن العراقية المقدّمة في تقرير وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، SIGIR-08-015، بتاريخ 2008/25/4; والتحديات الخاصة بالحصول على بيانات موثوقة ومفيدة عن تواصل قوات الأمن العراقية، SIGIR-09-002، بتاريخ 2008/21/10.

زيادة أعداد الشرطة لتشمل ضباط الشرطة من النساء

وفقاً لتقرير التدقيق المشترك الصادر عن مفتشي عموم وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، فإنّ المخططين التابعين لقوات التحالف استعرضوا نسب الشرطة إلى السكان لكل لفرد في البلدان الإسلامية المجاورة للوصول إلى مستوى عدد لأفراد المقترح وهو 135000 للشرطة العراقية. وعلى مر الأعوام، زادت الحكومة العراقية من أعداد القوات وأنواعها لتدريبهم. وفي 31 أيار/مايو 2010، أفادت وزارة الدفاع أنّ 297000 من قوات الشرطة المحلية و115000 من الشرطة الاتحادية قد تمّ تعيينهم للعمل بوزارة الداخلية. ووفقاً ل البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فإنّ جميع أفراد الشرطة، كحد أدنى، تلقوا التدريب الأساسي للتجنيد.

ودعمت كلاً من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ووزارة الداخلية مشاركة المرأة في جهاز الشرطة العراقية. وأدى ذلك في الدرجة الأولى إلى 50 من الخرجين من الضابط النساء من كلية الشرطة في بغداد في كانون الأول/ديسمبر 2009. ورغم أنّهنّ كنّ معزولات عن الرجال خلال برنامج التدريب، إلا أنّ المناهج كانت هي نفسها، وقد تخرجوا بنفس الرتبة، ملازمين، كمثل الخريجين من الذكور. ويعد إدراجهم في القوة أمر هام، على الرغم من أنّ المرأة العراقية تشكل أقل من نصف في المائة من مجموع الضباط (ما يقرب من 50 من بين 18000). وقد صرحت وزارة الداخلية بأنّ ضم المرأة لم يكن حدثاً استثنائياً وذلك بقيامها بتدريب فصل تعليمي ثاني مكوّن من 85 من الضباط الإناث. ويبين الشكل 6 مدقق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع المتدربات في الشرطة النسائية العراقية في كلية الشرطة ببغداد، ويبيّن الشكل 7 كلية الشرطة. لدينا بإخفاء وجوه المتدربات من الشرطة لحماية هويتهم.

الشكل 6—مدقق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع المتدربات في الشرطة النسائية العراقية

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال زيارة لكلية الشرطة ببغداد، 2010/26/4.

الشكل 7ـــكلية الشرطة في بغداد

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال زيارة لكلية الشرطة ببغداد، 2010/26/4.

تحول تركيز التدريب من التدريب العددي إلى التدريب المتخصص

كما ذكر مسبقاً، فخلال السنوات الأولى من البرنامج، كان التركيز على عدد الأشخاص الذين يتلقون التدريب والمهارات الأساسية لتعلم البقاء على قيد الحياة. وبمرور الوقت، تحول البرنامج إلى التركيز على المهارات الأكثر تخصصاً، بما في ذلك تقنيات الشرطة المتقدمة والشرطة في مجتمع حر، ومع ذلك، ظل عدد الأشخاص الذين يتلقون التدريب يمثّل عاملاً رئيسياً في إبراز تقدّم البرنامج.

يلزم أن يتلقى جميع الشرطيين (الشرطة العراقية الذين ليسوا بضباط) مدة شهرين من التدريب الذي يشمل دورات في مجال حقوق الإنسان والأسلحة النارية والمهارات الأساسية في أعمال الشرطة. ويعتمد طول برنامج الضابط المطلوب على التعليم المسبق الذي تلقّاه الفرد المتدرّب. فالمرشحين كضباط من خريجي الكليات يتلقون برنامج مدته 1 عام والذين ليس لديهم شهادة جامعية يتلقون برنامج لمدة 3 أعوام. وتشمل برامج الضابط على دورات في القيادة والقانون والتحقيقات وجمع الأدلة وحقوق الإنسان. يبيّن الشكل 8 و9 متدربي الشرطة في مراحل تدريبية مختلفة، ويبين الشكل 10 مدقق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع متدرب عراقي على استخدام كلاب الشرطة.

الشكل 8ـــتدريب قوات جهاز الشرطة على حملات مكافحة التمرد

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال الزيارات لمركز التدريب، 2010/13/4.

الشكل 9ـــتدريب قوات جهاز الشرطة على مكافحة الشغب

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال الزيارات لمركز التدريب، 2010/24/4.

قدّمت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التوجيه للمسئولين في وزارة الداخلية من خلال إعداد والموافقة النهائية على مناهج وزارة الداخلية الدراسية الخاصة بتدريب الشرطة. ولدى وزارة الداخلية 92 من المناهج الدراسية للدورات المعتمدة بما في ذلك الدورات المتخصصة لجميع أجهزة الشرطة. وهذا المنهج الدراسي يعد المواد التعليمية المعتمدة لتدريب الشرطة فقط والمعترف بها من قِبل وزارة الداخلية. وتساعد المناهج الدراسية المعتمدة من وزارة الداخلية على ضمان توحيد تدريب الشرطة في المحافظات ال 15 الخاضعة للرقابة من وزارة الداخلية.[13] ويقدم الجدول 1 أمثلة على هذه الدورات وطولها.

الشكل 10—مدقق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع متدرب على استخدام كلاب

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال زيارة مركز التدريب، 2010/26/4.

الجدول 1—أمثلة على الدورات التدريبية المتخصصة الخاصة بوزارة الداخلية

دورات وزارة الداخلية	الطول (بالأسابيع)
مهارات أعمال الشرطة المتخصصة	
التحقيق الجنائي المتقدم	2
دورة المحلل الاستخباراتية	6
التحقيق في جريمة العنف	1
الشرطة المجتمعية	متغيّرة
القيادة	
الإدارة والقيادةA	2
السيطرة على الاضطراب المدني	2
إدارة الشرطة	
المشرف المباشر	2
دورة الرقيب المفوض	12
تطوير المدرب	
دورة ضابط التدريب الميداني	2
دورة ضابط التدريب الإقليمي	5

المصدر: البعثة التدريبية والاستشارية للعراق.

[13] وفقا لمسئولي البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فإنّ المناهج الدراسية في المحافظات التابعة لإقليم كردستان مطابقة تقريباً لمناهج وزارة الداخلية.

على الرغم من أنّ وزارة الداخلية لا تشرف على شرطة إقليم كردستان، إلا إنّ البعثة التدريبية والاستشارية للعراق شجعت وزارة الداخلية على ضم الشرطة الكردستانية في تدريب مشترك. فعلى سبيل المثال، يتم تضمين شرطة كردستان في الفصول الدراسية في كلية الشرطة في بغداد.

ولتلبية الاحتياجات المتعلّقة بمزيد من التدريب المتخصص، فإنّ المناهج الدراسية تشمل الآن على التدريب المتقدم في مجالات مثل تحليل مسرح الجريمة وجمع الأدلة والأدلة الجنائية والاحتيال من ذوي المهن المرموقة وقوات مهام العصابات وإجراء اختبارات الحمض النووي. وذكر ضباط في الجيش الأميركي أن الجمع الصحيح للأدلة من مسرح الجريمة هو مجال التدريب الذي يحظى بالأولوية لأن له الأثر الأكثر دراماتيكية في المساعدة على تعزيز العلاقة بين اعتقالات الشرطة والملاحقة الجنائية. ولتلبية هذه الحاجة، قامت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق بتشييد خمسة مختبرات جنائية لتدريب الطلاب على كيفية مقارنة وتحليل الأدلة. كما أنّ الحفاظ على أدلة لتحاليل أمر بالغ الأهمية وذلك للملاحقة القضائية الفعالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يساعد جمع الأدلة وتحليلها بشكل سليم على تقليل الاعتماد المثقل على النظام القضائي العراقي للحصول على الاعترافات التي تقود إلى الإدانة، الأمر الذي أدى إلى توجيه اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان ومعدلات عالية من الأحكام بالبراءة. يبيّن الشكل 11 و12 متدربي الشرطة في التدريب على جمع وتحليل الأدلة الجنائية.

الشكل 11 و12—دورات التدريب على جمع وتحليل الأدلة الجنائية

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال الدورة التدريبية، 2010/24/4.

المصدر: صورة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي التقطت خلال الدورة التدريبية، 2010/21/4.

تتولى وزارة الداخلية إدارة برنامج تدريب الشرطة ومرافق التدريب

وزارة الداخلية هي المسئولة الآن عن تدريب الشرطة. على الرغم من أن قوات التحالف هى من تولّت من البداية الإدارة وقامت بإجراء تدريب الشرطة، إلا أنّه وفي عام 2006 قامت بنقل إدارة جميع مراكز تدريب الشرطة والكليات ومراكز الشرطة إلى وزارة الداخلية. وتقوم وزارة الداخلية حاليا بتمويل وإعداد الكوادر وإدارة مراكز التدريب والكليات ومراكز الشرطة في 15 محافظة من بين 18 محافظة في العراق. ويتولى مدربي الشرطة العراقيين عملية التدريس في الفصول الدراسية، وعمداء الكليات العراقيين يتولّون إدارة جميع برامج الكلية. وفي وقت إعدادنا لهذا التدقيق، فإنّ وزارة الداخلية العراقية تقوم بتشغيل 3 كليات للشرطة و28 من مراكز التدريب، وتقوم وزارة الداخلية الكردستانية بتشغيل 2 من كليات الشرطة و6 مراكز للتدريب. ويبين الشكل 13 أماكن هذه المراكز التدريبية والكليات.

الشكل 13—مراكز تدريب الشرطة والكليات

ملاحظات:
IPS = جهاز الشرطة العراقية
TC = مراكز التدريب
DBE = مديرية حرس الحدود

المصدر: البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ، 2009/12.

تقوم الشرطة العراقية الآن بإجراء جميع عمليات التدريب الأساسي والتدريب الأكثر تقدماً باستخدام مدربين ومعلمين من الشرطة العراقية. ويواصل مدربي الولايات المتحدة والمدربين من الدول الأخرى تدريس دورات تدريبية متخصصة للغاية. ووفقاً للبعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فإنّ لدى وزارة الداخلية حوالي 5500 مدرّب ومعلّم اعتباراً من شهر آذار/مارس 2010. وتقوم البعثة التدريبية والاستشارية للعراق بمساعدة وزارة الداخلية في تطوير الأرقام المستهدفة من مدربي الشرطة ومن المعلمين اللازمة في كل أجهزة شرطة وزارة الداخلية للحفاظ على قوات الشرطة التابعة لها.

قدرات قوات الشرطة العراقية غير معروفة

تولّى الجيش العراقي وقوات الشرطة مسئولية الأمن في المدن العراقية والقرى والمحليات وذلك اعتباراً من 30 حزيران/يونيو 2009. وفي ذلك الوقت، تمّ إعادة القوات العسكرية الأمريكية إلى المنشآت العسكرية في العراق. وعلى الرغم من أن قوات الشرطة العراقية في حزيران/يونيو 2009 كانت أكثر قدرة من القوات التي بدأ أعضاء التحالف في تدريبها عام 2003، إلا أنّ حجم تلك القدرات هو أمر غير معروف. ولم تعرف تلك القدرات بسبب تركيز التقييمات التي قامت بها البعثة التدريبية

والاستشارية للعراق على الكمية (مثل أعداد المتدربين) بدلاً من العوامل النوعية (مثل مستويات المهارة) ولم يشتمل التقييم على إجمالي القوات. وكانت المعلومات المتوفرة في تموز/يوليو 2010 أكثر محدودية مما هو متاح في عام 2009 بسبب توقف القوات الأمريكية في العراق عن استخدام تعليمات تقييم قدرات جهاز الشرطة العراقية، ووفقاً لمسئولي البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فإنّ مسئولية التقييم قد تمّ تسليمها للفرق العسكرية الأمريكية الثلاث—في الشمال والوسط والجنوب— لتحديد الكيفية التي سيتم بها تقييم جهاز الشرطة العراقية.

وقد حصلنا على تقييم سرّي لشرطة الحدود والذي أجري في عام 2010. ويستند هذا التقييم على أعداد مراكز الحدود ذات التغطية المحدودة أو منعدمة التغطية. ونحن لا يمكننا تحديد كيفية أو ما إذا كان مثل هذه التقييمات قد أجريت على أجهزة الشرطة الأخرى.

وتقوم القوات الأمريكية في العراق، في حدود ضيّقة، باستخدام تقييمات الاستعداد العملياتي لتقييم قدرات الشرطة العراقية. وبالنسبة لجهاز الشرطة العراقية، فإنّ التقييمات يتم جمعها من التقارير الشهرية لمراكز الشرطة (PSMR) التي كانت تركز على العوامل الكمّية مثل عدد الأفراد المتدربين والمعدات المستخدمة في وقت التقرير. وبدأت القوات الأمريكية في استخدام التقارير الشهرية لمراكز الشرطة في منتصف عام 2006 لقياس قدرة جهاز الشرطة العراقية في مراكز الشرطة وفي الأقاليم وعلى مستوى المحافظات.

وطلب من القادة العسكريين لفرق تدريب الشرطة ومستشاري الشرطة التابعين لهم باستكمال هذه التقارير الشهرية لمراكز الشرطة. وباستخدام معلومات التقارير الشهرية لمراكز الشرطة، كان يتم التوصّل إلى مستويات الاستعداد العملياتي المستهدف. وبالإضافة إلى ذلك، كان على القادة العسكريين أن يقدّموا مستويات تقييم الاستعداد العملياتي الخاصة بالمراكز التابعة لهم. وهناك أربعة مستويات تقييم للاستعداد التشغيلي. وكان الأفضل هو المستوى 1 (حيث يكون مركز الشرطة قادر على التخطيط والتنفيذ والحفاظ على تنفيذ عمليات إنفاذ للقانون مستقلة)، أمّا الأسوأ فهو المستوى 4 (حيث يكون مركز الشرطة في مرحلة تكوين أو غير قادر على التخطيط والتنفيذ ومواصلة عمليات إنفاذ القانون).

وكانت تقييمات التقارير الشهرية لمراكز الشرطة وتقييمات الاستعداد العملياتي يتم تلخيصها في التقييمات على مستوى الأقاليم والتقييمات على مستوى الأقاليم يتم تلخيصها في التقييمات على مستوى المحافظات. وبسبب الانتقادات من قِبل المستخدمين حول احتواء تقييم التقارير الشهرية لمراكز الشرطة على أسئلة كثيرة جداً تحتاج للتكلمة، فقد قامت القوات الأمريكية في العراق بتبسيطها في عام 2009. وركّزت التقارير الشهرية لمراكز الشرطة التي تمّت مراجعتها على سبعة معايير للأداء أساسية ولازمة لإقامة وكالة للشرطة تعمل على "سيادة القانون". واستندت معايير الأداء على المعايير الديمقراطية الدولية لعمل الشرطة. معايير الأداء الدولية السبعة الضرورية لعمل الشرطة هي: القيادة والإدارة والعمليات والخدمات اللوجستية والتحقيقات والمرافق والتدريب.

وبناء على المعلومات المتاحة، فقد استخدمت التقارير الشهرية لمراكز الشرطة المنقّحة لبضعة أشهر فقط بعد أيلول/سبتمبر 2009. ووفقاً للموظف الذي يمثّل جهة الاتصال بالبعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فإنّه لا يستخدم الآن أيّا من التقارير الشهرية لمراكز الشرطة ولا تقييمات الاستعداد العملياتي لأن فرق تدريب الشرطة لم تعد تقدّم المساعدة على مستويات مراكز الشرطة ولكنّها تركّز مساعداتها على مستوى الأقاليم والمحافظات. وعلى الرغم من أنّ البعثة التدريبية والاستشارية للعراق كانت تخطط للحصول على صك تقييم مشترك في مرحلة غير محددة في المستقبل، إلا أنّ المسؤولية عن تقييم قدرات الشرطة العراقية سلمت للفرق العسكرية الأمريكية. وسوف تتولى الفرق العسكرية تقرير كيف سيتم تقييم قدرات الشرطة وسيقوم المستشارين باكمال عملية التقييم.

ولقد وجدنا عددا من الأسباب حول عدم تقديم التقارير الشهرية لمراكز الشرطة وتقييمات الاستعداد العملياتية لتقييمات ذات مغزى حول قدرات جهاز الشرطة. أولاً، كانت التقارير الشهرية لمراكز الشرطة غير متوفرة في معظم مراكز الشرطة. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أنّ جميع الوحدات العسكرية مطالبة بإعداد التقارير الشهرية لمراكز الشرطة، إلا أننا وجدنا أنه في أيلول/سبتمبر 2009 أن الوحدات العسكرية التي أكملت التقارير الشهرية لمراكز الشرطة المطلوبة هي فقط 466 من 1935، أو 24٪ في جميع أنحاء العراق. ثانياً، استندت تقييمات الاستعداد العملياتي في بعض المحافظات على عدد محدود من التقارير الشهرية لمراكز الشرطة. فعلى سبيل المثال، تلقت محافظة واحدة تقييم بالاستعداد العملياتي بتصنيف 1 (أعلى تصنيف) مستنداً على تقييم 1 فقط من بين وحدات الشرطة ال 28 المطالبة بإعداد تقارير فى المقاطعة. ثالثاً، أخبرنا الموظّف لذي يمثّل جهة الاتصال لدى البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أنّ بعض الوحدات العسكرية لا تستخدم التقارير الشهرية

لمراكز الشرطة ولكنّها تستخدم أدوات تقييمهم الخاصة. فعلى سبيل المثال، استخدمت وحدات مشاة البحرية في محافظة الأنبار "تقارير التقييمات التقديرية" لتقييم قدرات الشرطة.

كما أجرت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أيضاً تقييمات أخرى، ولكنّها أيضاً كانت ذات فائدة محدودة في تقييم قدرات أجهزة الشرطة العراقية. فعلى سبيل المثال، طلبت القوات الأمريكية في العراق من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أن تكمل عملية تقييمات لقوات الشرطة على أساس ربع سنوي. وكانت التقييمات مطلوبة للاستخدام من أجل الإطلاع واتخاذ القرار في الوقت المناسب. وقد سئلنا المسئولين في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق عن جميع التقييمات التي أنجزت منذ عام 2003، وقاموا بتقديم مجموعه م 3 تقييمات—ثلاثة لعام 2009 وواحد لعام 2010. وقد قيّمت هذه التقييمات الوضع الحالي حول معايير الفعالية والأداء الخاص بمهام معينة.[14] ووفقاً لمسئول البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فهذه التقييمات تقييمات شخصية. وفي إطار المهمة الخاصة "بتقديم المشورة والمساعدة لوزارة الداخلية في إنشاء قوات شرطة احترافية وقادرة"، فهناك تسعة معايير للأداء. وقد قيّمت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق وجود ثمانية من التسعة في عام 2010 وقد حصلت المعايير الثمانية على أدنى معدّل للقدرة. ويبين الجدول 2 أحدث تقييم قامت به البعثة التدريبية والاستشارية للعراق لستة من معايير معدلات الأداء الثمانية.[15]

الجدول 2—تقييم البعثة التدريبية والاستشارية للعراق لمعايير أداء قوات الشرطة العراقية (شباط/فبراير 2010)

الوصف	الحالة
جهاز الشرطة العراقية لديه الحد الأدنى من القدرة الأساسية لحماية السكان ومكافحة الجريمة	القدرة متاحة في أقل من 3 محافظات
جهاز الشرطة العراقية لديه الحد الأدنى من القدرة الأساسية في التحقيقات وإدارة مسرح الجريمة	القدرة متاحة في أقل من 3 محافظات
جهاز الشرطة العراقية لديه الحد الأدنى من القدرة الأساسية في في مكافحة المتفجرات	القدرة متاحة في أقل من 3 محافظات
شرطة النفط وجهاز حماية المنشآت وشرطة الكهرباء قادرة على حماية البنية التحتية الحساسة	القدرة متاحة في أقل من 3 محافظات
الشرطة الاتحادية قادرة على توفير التعزيزات الاتحادية لجهاز الشرطة العراقية في مكافحة التمرد وفي الأحداث الأمنية الخاصة وفي الجرائم الكبرى على النحو المطلوب	توجد ألوية الشرطة الاتحادية في أقل من 3 محافظات
شرطة الحدود قادرة على تأمين الحدود بتعزيز من الجيش العراقي	2 أو أقل من المناطق تقدر على ذلك

المصدر: البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، 2010/25/2.

وفقاً للبعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فعلى مدى العامين الماضيين، عمل فريق التقييم المشترك بين البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ووزارة الداخلية وبشكل تعاوني على تطوير وتنفيذ عملية تقييم للقدرات العملياتية وقدرات الأداء لمراكز تدريب جهاز الشرطة العراقية. وفي 1 حزيران/يونيو 2010، انتهت وزارة الداخلية وبدأت في تنفيذ عملية التقييم. وبأواخر أيلول/سبتمبر 2010، كان فريق التقييم المشترك لوزارة الداخلية عليه أن يقوم بإعداد أوّل تقييم مستقل له لمنشأة تدريب تابعة لجهاز الشرطة العراقية. وصرّحت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أنّ الهدف من عملية التقييم هو تمكين فريق التقييم المشترك من تحديد مراكز التدريب التي تحتاج إلى دعم إضافي، وتلك الغير مستغلة من قِبل جهاز الشرطة العراقية في

[14] معايير الفعالية تقيّم التقدم العملياتي المحرز نحو تحقيق الأهداف. ومعايير الأداء تقيّم التغيرات في القدرة كنتيجة للمهام التي تمّ انجازها.
[15] المعيارين الآخرين للأداء يتعلّقان بقدرات الشؤون الداخلية للمفتش العام والمستجيبين الأوائل.

المحافظات، وتلك التي لا ترقى إلى مستوى التوقعات. وبمجرد تحديد هذه المراكز، سيكون من الممكن لفريق التقييم المشترك تقديم التوجيه والإرشاد لقيادة المراكز والكوادر العاملة لتشجيع إدخال تحسينات عليها. كما أنّ متابعة التقييمات سوف يتم تنفيذها لتحديد ما إذا كان هناك تحسين في قدرات الأداء وقدرات التشغيل، وإذا لم يكن ثمة تحسينات، فسيتم تقديم توصيات إلى وزارة الداخلية لاتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى أو لإغلاق هذه المراكز. ولم يكن لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الفرصة لمراجعة عملية التقييم هذه قبل إصدار هذا التقرير.

أعرب مسئولو وزارة الداخلية عن الارتياح لبرنامج المساعدة على التدريب

أعرب العديد من المسئولين في وزارة الداخلية ومدربي الشرطة والشرطيين الذين تحدثنا معهم عن ارتياحهم لبرنامج المساعدة على التدريب ومساهمة الولايات المتحدة في هذا البرنامج. وصرح مسئول كبير في معهد التدريب والتأهيل في بغداد أن العراق ممتنة جداً لحكومة الولايات المتحدة والعسكرية الأمريكية لدعمهم الكامل لبرنامج تدريب الشرطة. وأكد أنه "إذا لم تكن الولايات المتحدة موجودة لمساعدتنا في كل خطوة من خطوات الطريق، لم يكن بمقدورنا أن نفعل ذلك بمفردنا." وقال أيضاً أن الولايات المتحدة تقوم بتوفير الدعم والتوجيه من الخبراء في جميع أعمال البرنامج. ووصف مدرب العراقي الطلاب بالتحمّس والحرص على التعلم. كما وصف كلاً من نائب رئيس شرطة كركوك وعميد مركز التدريب في كركوك مستشاري الولايات المتحدة بأنهم "عائلة".

ووفقا لبيانات القوات الأمريكية في العراق، فهناك تقريباً 60٪ من العراقيين يؤمنون بأنّ الشرطة العراقية تسيطر على الجريمة و 45٪ من العراقيين قالوا أنهم سيذهبوا إلى الشرطة العراقية أولاً للإبلاغ عن جريمة خطيرة.[16]

[16] قياس الاستقرار والأمن في العراق، تقرير وزارة الدفاع إلى الكونغرس وفقاً لقانون الاعتمادات التكميلية الخاصة بوزارة الدفاع لعام 2008، 2010/6.

ضعف الإدارة والإشراف على البرنامج

كانت قيادة وزارة الدفاع لبرنامج التدريب قيادة ضعيفة. فلم يجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خطة شاملة لبرنامج تدريب الشرطة، واعتقد أن غياب مثل هذه الخطة كان من العوامل الأساسية التي أدت إلى الضعف الحادث في إدارة البرنامج والإشراف عليه. فوجود خطة شاملة كان من الممكن أن يقدّم أساساً لاستمرار البرنامج مع استمرار تناوب دخول وخروج الوحدات العسكرية العاملة في العراق. واعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ مثل هذه الخطة كان ينبغي أن تمثّل وبوضوح الأهداف المحددة للبرنامج من قِبل القوات الأمريكية في العراق، وكذلم وضع جدول زمني لإنجاز أهدافها، وكيفية تحقيق تلك الأهداف، والتكلفة اللازمة لها، وما سيلزم من موارد ، وكيف يمكن قياس التقدم الذي يتم انجازه فيها. إلا أنّه، وبدلا من ذلك، وجدنا عناصر من الخطط والبرامج والتي تغيّرت من سنة إلى أخرى مع عدم وجود تفسيرات للتغييرات. ونتيجة لذلك، كان عدد الأشخاص الذين يتم تدريبهم وكمية المعدات التي يتم توزيعها هي المعايير الأولية لقياس مدى تقّدم البرنامج ونجاحه.

وعلى الرغم من أنّ القوات الأمريكية في العراق، كان من الواجب عليها أن تقوم بالتأكّد من وجود التنسيق اللازم في جهود التدريب الأكاديمي والمحلي وذلك لتحسين فعالية وكفاءة البرنامج ككل، إلا أنّ شيئاً من هذا لم يحدث. وكان من نتيجة ذلك، (1) لم يقم التدريب المحلي الذي أجري من قِبل وحدات الجيش بتقديم الدعم بشكل دائم للمناهج التي يتم تدريسها في مراكز التدريب أو لم يتم تنسيقه بشكل جيد مع التدريب في هذه المراكز، و (2) لم يتم اتباع توجيهات مستشاري الشرطة والاستفادة منهم بشكل دائم، و (3) لم تكن فرق تدريب الشرطة منظّمة على نحو فعال صورة دائمة. وقد تمّ إجراء تغييرات لتصحيح هذه المشاكل، ولكنّ مشاكل جديدة يمكن أن تحدث في ظل وجد المنظمات التي تمّ تغييرها مؤخّراً.

افتقر البرنامج إلى وجود خطة شاملة ذات أهداف وغايات ومقاييس لقياس التقدم الذي يتم انجازه

وفقاً للأفراد الذين ارتبط عملهم بالبرنامج خلال السنوات الأولى، لم يتم إتباع هناك خطة شاملة للبرنامج. وعلاوة على ذلك، لم يجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أي دليل على إتباع خطة من هذا القبيل في أي وقت مضى. ووفقاً لمسئول عسكري عمل في البرنامج عندما بدأ أوّل بداية له وفي الآونة الأخيرة، قال بأنّ التغييرات السنوية للأوامر مثّلت فواصل قطع كبيرة حيث أنّ ي كل أمر جديد كان له جدول أعماله الخاص. وعلاوة على ذلك، فقد وصف المسئول البرنامج كستة برامج يستمر كل منها لسنة واحدة على مدى الست سنوات مع عدم وجود الاستمرارية. وذكر مسئول آخر أنّ تقارير الإبلاغ عن التقدم المحرز في البرنامج تميل إلى التغيير باستمرار بسبب التفضيلات الشخصية. وقد تأثّرت سلباً قدرتنا على توثيق هذه التغييرات بسبب الملفات غير المكتملة ونقص وجود المعرفة التاريخية بالبرنامج من قِبل الأفراد العسكريين الأميركيين المتواجدين في العراق وقت قيامنا بعملية التدقيق هذه. وغالبا ما كان يذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حدوث التبديل المتكرر للأفراد مع سوء إدارة السجلات في عمليات التدقيق السابقة كنقاط ضعف في إدارة البرنامج.

السنوات الأولى من البرنامج (2003-2005)

وفقاً لمستشار بارز في الشرطة الذي كان مرتبطاً مع البرنامج خلال سنواته الأولى، فقد كانت هناك عدة محاولات فاشلة لوضع خطة شاملة. وقد تمّ تقديم أهداف البرنامج والأهداف والجداول الزمنية لتدريب أعداد رجال الشرطة ومعلومات أخرى عن البرنامج في شرائح عرض مختصرة. وبالمثل، فقد ركّزت مقاييس أداء البرنامج التي طبّقتها وزارة الدفاع على النواتج (أعداد العراقيين الذين تمّ تدريبهم)، بدلاً من التركيز على نتائج البرنامج (قدرات القوات). وذكر الأفراد أنّه من الصعب جداً قياس النتائج لأن النتائج المرجوة لا بد من تحديدها أولاً وتقييمها بشكل مناسب لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تلك النتائج المرجوة. وعجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن العثور على وثائق ذات صلة بمحاولات التخطيط هذه أو شرائح العرض المختصرة.

مبادرات التخطيط (2006-2007)

خصص نائب القائد العام للمشورة والتدريب (T&A-DCG) عام 2006 ليكون "عام الشرطة". وقد حددت شرائح العرض المختصرة بأنّ على البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أن تقوم "بتزويد وزارة الداخلية وقواتها بالقدرات الخاصة ببسط الأمن المدني في العراق على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والأهداف الثلاثة: إعداد القدرات الوزارية؛ من الكوادر

والتدريب وتجهيز قوات الأمن المدني بالمعدات؛ وتطوير وإنشاء نظام تطوير احترافي لقوات وزارة الداخلية. وقد ركّزت شرائح العرض المختصرة ذات الصلة بالشرطة بشكل كبير على الأرقام (مثل، عدد أو النسبة المئوية للقوات التي تلقّت التدريب/أو التي سيتم تدريبها والمعدات؛ وفرق التدريب، والمرافق المبنية). وعلى الرغم من أنّ تركيز نائب القائد العام للمشورة والتدريب كان من اللازم أن ينصب على بناء القدرات الأمنية المدنية على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان، إلا أنّه لم يجري أي نقاش يتعلق بكيفية تحقيق ذلك، أو ما هي الموارد التي قد يلزم تواجدها، أو كيف يمكن لنائب القائد العام للمشورة والتدريب أن يقوم بقياس التقدم المحرز.

وكان عنوان حملة خطة العمل لعام 2007 التي أطلقها نائب القائد العام للمشورة والتدريب هي "عام الدعم اللوجستي والقادة". ووفقا للخطة، كانت مجموعة الشروط المطلوبة لإنجاز الأهداف هي:

> العراق في سلام مع جيرانها، مع وجود حكومة نيابية تحترم حقوق الإنسان لجميع العراقيين. وقوات الأمن قادرة على الحفاظ على النظام الداخلي وعلى منع الإرهابيين من التمتّع بملاذ آمن في العراق. وقد وضعت الشروط لحكومة العراق (GOI) لتحويل قوات الأمن العراقة التابعة لها [ISF] لتقوم بتقديم جميع أشكال المهمات أمنية. وقد شاركت العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مع قوات التحالف في الحرب على الإرهاب وتعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة وقوات التحالف على القضايا الأمنية في العراق والمنطقة.

وكانت حملة خطة العمل لعام 2007 ذات اثنين من "خطوط التشغيل" أو الجهود الكبيرة، والتي تستهدف قوات الأمن العراقية. وتمثّل الأول في "تكوين قوات أمن عراقية قادرة – ومن ثمّ الانتقال إلى – مساعدة قوات الأمن العراقية بتطوير القوات"، والثاني هو "تطوير قوات أمن عراقية احترافية". ويصف المرفق أ من الخطة خطة التنفيذ الخاصة بنائب القائد العام للمشورة والتدريب ويتضمن على ستة سطور من عمليات البعثة التدريبية والاستشارية للعراق. وتحت كل سطر توجد المهام الرئيسية لعام 2007. فعلى سبيل المثال، السطر الخاص بعمليات البعثة التدريبية والاستشارية للعراق هو "إكمال تكوين قوات أمن مدنية قادرة" [CSF]. والمهمة الرئيسية تحت سطر العملية هذه هي "تمكين قوات الأمن المدنية من تعزيز قدرتها التشغيلية". وكان من الواجب تحديد على من تقع المسؤولية الخاصة بهذه المهمة. وفي سطر آخر سطر من عمليات البعثة التدريبية والاستشارية للعراق نجد "تحسين قدرات الشرطة الوطنية." والمهمة الرئيسية تحت سطر العملية هذه هي "استكمال تأسيس الشرطة الوطنية في دعم إتمام تحقيق عام الشرطة". وكان من الواجب تحديد على من تقع المسؤولية الخاصة بهذه المهمة. وعلى الرغم من أنّ خطة نائب القائد العام للمشورة والتدريب كانت أكثر تخصيصاً من الوثائق السابقة التي تمكنّنا من الوصول إليها، إلا أنها كانت لا تزال مفتقرة للعناصر الرئيسية مثل الكيفية التي سينجز بها نائب القائد العام للمشورة والتدريب أهدافه، والتكلفة اللازمة لها، وما سيلزم من موارد ، وكيف يمكن قياس التقدم الذي يتم انجازه فيها.

التخطيط للتنقلات من أجل دعم برنامج وزارة الداخلية (2008-2009)

وصف الأمر العملياتي الخاص بالقوات الأمريكية في العراق برقم 08-01 "نوايا القائد" نحو قوات الشرطة كنوايا لمساعدة وزارة الداخلية العراقية في تكوين قوات يمكنها مواجهة الاحتياجات الفورية، وفي ذات الوقت تعمل على تنمية قدراتها لتكوين قوات بنفسها وأداء الوظائف المؤسسية اللازمة لدعم و تشغيل هذه القوات. وكانت مجموعة الشروط المطلوبة لإنجاز الأهداف هي أن تكون وزارة الداخلية قادرة على العمل بشكل مستقل، مع مساعدة بسيطة أو بدون مساعدة، في معظم الجوانب الهامة المتعلقة بإدارة القوات والحيازة والتدريب والاكتفاء والتنمية والموارد والقيادة. ومع ذلك، لم تدرج القوات الأمريكية في العراق تاريخ تحدد فيه متى سيتم تحقيق مجموعة الشروط المطلوبة لإنجاز الأهداف. وقد حدد الأمر أربعة شروط وأهداف دعم البرنامج. وكانت الشروط التي خطط البرنامج لتحقيقها هي ما يلي: مواصلة تكوين القوات المخطط لها، وتحسين قدرات القوات للعمل بشكل مستقل، وتحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الكفاءة المهنية والحد من التصرفات ضيّقة الأفق. وقد ركزت الأهداف في المقام الأول على المهام التي يتعين إنجازها بحلول نهاية عام 2008. وتمّ تحديد أرقام معيّنة لبعض تلك الأهداف. فعلى سبيل المثال، أهداف تكوين القوات قدّمت أعداد معيّنة من الشرطة يلزم تدريبها وتجهيزها بالمعدات بحلول نهاية عام 2008. وعلى وجه التحديد، كان هدف وزارة الداخلية تكوين قوات شرطة بمجموع 420000 شرطي و4580 من ضباط الشرطة الجدد بحلول نهاية عام 2008. وفي أهداف أخرى، كانت الأهداف بدون درجات محددة لتحسين القدرات. فعلى سبيل المثال، كان الشرط الخاص بتحسين قدرة القوات على العمل بشكل مستقل يشتمل على هدف تحسين قدرات الشرطة في أمن الحدود ومنافذ الدخول والأدلة الجنائية والتخلص من المتفجرات وأعمال المخابرات، إلا أنّ هذا الشرط لم يشتمل على تحديد ماهية مؤشرات النجاح. كما أنّ الأمر لا يزال يفتقر إلى التفاصيل اللازمة لخطة شاملة مثل الكيفية التي سيتم بها إنجاز الأهداف، وكم سيتكلف إنجازها، وما هي الموارد المطلوبة، وكيف سيتم قياس التقدم المحرز.

وصف الأمر العملياتي 09-01 الصادر عن القوات الأمريكية في العراق مجموعة الشروط المطلوبة لإنجاز الأهداف الخاصة بالشرطة العراقية على أنّها تحقيق التنمية المستدامة ذات الأولوية في الشرطة بأقل قدر من المساعدة في سبعة معايير لأداء الشرطة: القيادة والإدارة والعمليات والتدريب والتحقيقات والخدمات اللوجستية والمرافق. وكان اثنان فقط من المعايير— التدريب والقيادة—هم المماثلين للمعايير التي تمّ تحديدها في الأمر العملياتي للعام السابق. ولم نجد أي تفسير للتغيير في المعايير. وقد حدد الأمر أربعة شروط وأهداف الدعم لبرنامج تدريب الشرطة. وكانت الشروط هي: تعزيز القدرات الوزارية وتعزيز قدرات القوات الوصول بالقوات إلى الاحتراف/التخصص وسيادة القانون. ومرّة أخرى، لم نجد أي تفسير للتغيير في الشروط عن العام السابق. وكان لكل شرط أهدافه وآثاره والمهام النهائية له. ووجدنا أنّ الأهداف والآثار والمهام تقتصر على سياق عام واحد بدلاً من وضع خطة للبرنامج ككل.

تغيير الخطط مرّة أخرى في 2010

قدّم الأمر العملياتي 10-01 الصادر عن القوات الأمريكية في العراق التوجيه العام للبرنامج ابتداء من عام 2010. وقد حدد الأمر "الأهداف" بدلاً من "الشروط". وكان الهدفين المتصلين بالبعثة التدريبية والاستشارية للعراق متعلّقين بالأمن الداخلي وعملية نقل المسئولية الأمنية وينقسم الهدف إلى أربعة أهداف فرعية: (1) نقل وزارة الداخلية وتدريب الشرطة وتقديم المشورة إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية على أن يكتمل في موعد أقصاه تشرين الأوّل/أكتوبر 2011، و (2) تهيئة الظروف لإعطاء الأولوية للشرطة، و (3) تسهيل تطوير الوزارات التي تعتمد على الذات مع الأنظمة الدائمة والقيادة التي تمكّن من إعداد البرامج وإعداد الميزانية والأفراد والتدريب والتجهيز بالمعدات ودعم قوات الأمن، و (4) تدريب قوات الشرطة وإعداد الأفراد والتجهيز بالمعدات للحفاظ على الأمن الداخلي بتعزيز من الجيش العراقي عند الضرورة. وفي مطلع عام 2010، وضعت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق المهام اللازم تحقيقها لكل هدف من الأهداف الفرعية.

تسبب ضعف الاتصالات والتنسيق في عدم الكفاءة

بسبب كون المساعدة في مجال التدريب الأكاديمي من مسئوليات البعثة التدريبية والاستشارية للعراق والمساعدة في التدريب المحلي من مسئوليات الفرق العسكرية، لذا كانت الاتصالات والتنسيق بين المنظمات هو الأساس في وحدة البرنامج من ناحية الجهد والكفاءة والفعالية. إلا أنّه وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الجهود منسقة بشكل جيد، مما أدى إلى وجود فرق تدريب الشرطة في أوضاع غير منظّمة دائماً بصورة فعّالة، والتدريب الأكاديمي والتدريب المحلي لم يكن منسّق تنسيقاً جيداً، ومستشاري الشرطة لم يتم استخدامهم دائماً بصورة كاملة. وقد حدثت تغييرات مستمرّة مع الوقت لتصحيح هذه المشاكل. ومع ذلك، فقد حدثت تغيرات تنظيمية الجديدة ومسؤوليات تنظيمية في الآونة الأخيرة، وذلك مما يعزّز الحاجة لتفعيل اتصالات جيّدة وتنسيق بين المنظمات.

فرق تدريب الشرطة لم تكن دائماً منظمة على نحو فعّال

وفقاً لمسئولي البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، لم يكن هناك هيكل معياري لفرق قيادة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التي تعمل مع مراكز التدريب والكليات. وفي بعض الحالات، تكون الفرق مكوّنة من مستشاري الشرطة فقط. وكان هذا ممكناً عندما كانت المرافق مرتبطة مع الوحدات الرئيسية للمستشارين أو في البيئات ذات التهديد المنخفض، مثل المنطقة الكردية، حيث لا يكون هناك حاجة للحصول على الحماية. وعلى خلاف ذلك، كانت هناك حراسة عسكرية تقوم بمرافقة المستشارين. وكان المستشارين العاملين مع مراكز التدريب والكليات يتم ذكرهم مباشرة ضمن أفراد البعثة التدريبية والاستشارية للعراق.

وعلى الصعيد المحلي، كانت قيادة مستشاري الشرطة في فرق تدريب الشرطة تتبع الأفراد العسكريين. وخلال الجزء الأكبر من عملنا الميداني، كان أعضاء الفريق العسكري من اللواء 49 شرطة عسكرية (MP). وكانت الفرق جزءاً لا يتجزأ من الوحدات القتالية التابعة للولايات المتحدة وتعتمد على هذه الوحدات من أجل حمايتهم. كما كانت فرق تدريب الشرطة مسئولة عن تعزيز مهارات الشرطة، وذلك بمرافقة الشرطة العراقية خلال العمليات وتقديم المساعدة والمشورة للشرطة المحلية ورؤساء شرطة المحافظات.

ووفقاً لكبار القادة في اللواء 49 شرطة عسكرية، فقد كانت الوحدة متواجدة بالعراق في الفترة 2006/2005، وعادت في عام 2009. وخلال تحركاته في العراق، كان اللواء مسئولاً عن إدارة فرق تدريب الشرطة في معظم المحافظات. وعندما غادر اللواء العراق في 2006، أصبحت القيادات العسكرية العاملة في الميدان مسئولة عن إعداد فريق العمل لفرق تدريب الشرطة مع أفراد عسكريين وإدارة الفرق العاملة في المناطق الواقعة في نطاق مسئوليتهم. ووفقاً لكبير قادة اللواء 49 شرطة عسكرية،

فقد عانى تشكيل فرق تدريب الشرطة خلال الفترة التي لم يكن اللواء متواجداً فيها في العراق وكانت مسئولية تدريب الشرطة موزّعة على القيادات العسكرية في الميدان. وذكر قائد اللواء الكبير أنّ بعض القادة الميدانيين لم ينظر إلى مهمة تدريب الشرطة كمهمة ذات أولوية أو يفهم جدّياً أدوار مستشاري الشرطة. وعلى الرغم من حصول القادة الميدانيين العسكريين في بعض الأحيان على قوات شرطة عسكرية والتي تكون معيّنة أصلاً لفرق تدريب الشرطة، إلا أنّ القادة كانوا يقومون بتعيين هذه الشرطة العسكرية إلى بعثات أخرى ذات أولوية ويقومون بتعيين الأفراد ممن ليس لديهم أي خبرة بأعمال الشرطة، مثل المشاة أو أفراد المدفعية، إلى فرق تدريب الشرطة. وقد ذُكر لنا أنّ هذا يتسبب في خلق بيئة فوضوية للفرق المتضررة.

وفي تموز/يوليو 2010، غادر اللواء 49 شرطة عسكرية أرض العراق، وانتقلت فرق تدريب الشرطة لفرق إرساء الاستقرار الانتقالية (STT). وسيتم تعيين فرق إرساء الاستقرار الانتقالية إلى اللواءات الخاصة بتقديم المشورة والمساعدة. وكان على فرق إرساء الاستقرار الانتقالية مواصلة ضم مستشاري الشرطة وأفراد الوحدات العسكرية المنتشرين في العراق، إلا أن الأفراد العسكريين لن يكونوا من وحدة عسكرية واحدة، كما كان عليه الحال في اللواء 49 شرطة عسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، كان المستشارين المعينين للعمل في مراكز التدريب والكليات مدرجين ضمن ألوية تقديم المشورة والمساعدة. ووفقاً لمسؤولي البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فسيتم تعقب جميع المستشارين من قِبل البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، إلّا أنّ القادة العسكريين المحليين ستكون عليهم مسئولية الإشراف على المستشارين وتوفير عمليات النقل والحماية لهم.

نظراً للتغييرات بين المنظمات الأخيرة والمشاكل المسبقة حول إدارة والإشراف على مستشاري الشرطة، فقد طلبنا من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق نسخاً من التعليمات والتوجيهات الصادرة لألوية تقديم المشورة والمساعدة والمستخدمة في تحقيق الاستفادة من المستشارين. ولم تقم البعثة التدريبية والاستشارية للعراق بتقديم الوثائق المطلوبة.

لم يكن هناك تنسيق جيّد بين التدريب الأكاديمي والتدريب المحلي

نظراً لكون البعثة التدريبية والاستشارية للعراق مسئولة عن تقديم المشورة حول أعمال الشرطة في مراكز التدريب الأكاديمي، وكون الوحدات العسكرية مسئولة عن تقديم المشورة والمساعدة على المستوى المحلي، فإنّ التنسيق الفعّال والاتصالات يعدّ ضرورياً لضمان توازي عملية التوجيه المحلي في فصول التدريب التعليمية. ووفقاً لمدربي الشرطة، فإنّ مستشاري الشرطة المحليين والمستشارين الأكاديميين يمكنهم تعزيز نوعية التدريب من خلال التنسيق الفعّال والاتصالات. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم مستشاري فريق تدريب الشرطة في مراكز الشرطة المحلية بإبلاغ مستشاري الشرطة في مراكز التدريب عن أوجه القصور في التدريب الأكاديمي، فسيكون بإمكان المراكز إجراء التغييرات لتحسين برامجها الأكاديمية. وقال لنا ممثلين عن اللواء 49 شرطة عسكرية أنه لم تكن هناك آلية للاتصالات للتزويد بالملاحظات المرجعية ولكن كانت هناك اتصالات غير رسمية بين المستشارين. وأشار مستشاري تدريب الشرطة الذين تحدثنا معهم أن الاتصالات كانت غير رسمية أو لم تحدث أصلاً.

وقد وجدنا أنّ نقص الاتصالات والتنسيق الناتج تسبب في تعطيل توصيل الملاحظات المرجعية حول الأداء والاحتياجات المطلوبة من الواقع في الشارع إلى مراكز التدريب وضعف تنفيذ عملية توجيه متناسقة. وقد أدّى ضعف الاتصالات في بعض الأحيان إلى إتباع التدريب المحلي والذي لم يكن يدعم المناهج الدراسية المتّبعة في مراكز تدريب وزارة الداخلية. فعلى سبيل المثال ، قدمت بعض فرق تدريب الشرطة تدريب متخصص للشرطة في مراكز الشرطة المحلية. ومثل هذا التدريب يمك أن يكون حول أي موضوع بناء على طلب قادة الشرطة المحليين ولكن قد لا يكون رسمياً في إتباع مناهج وزارة الداخلية الدراسية. لذا، وعلى الرغم من تقديم فرق تدريب الشرطة لشهادات بإكمال التدريب، إلا أنّ وزارة الداخلية لا تعتمد هذا التدريب ولا يحصل المجندين على تقدير لجهودهم التي بذلوها.

ولدراية المسئولين في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق اللواء 49 شرطة عسكرية بالتحديات المتعلّقة بالتنسيق فقد قاموا بعمل الإجراءات اللازمة في عام 2009. وذكر لنا بأن هذا الاتحاد قام ببذل جهد للتحقق من المناهج الدراسية الخاصة بوزارة الداخلية قبل إجراء أي تدريب ميداني. وإذا لم يكن التدريب المطلوب جزءاً من المناهج الدراسية المعتمدة، كان يخوّل لقائد الشرطة المحلية خيار اعتماد التدريب بدون شهادة. أيضا، وفي نيسان/أبريل 2010، تمّ عقد مؤتمر لتنسيق وتخطيط الطريق المستقبلي لبرنامج التدريب في إطار انسحاب الجيش الأمريكي. وشارك في المؤتمر مستشاري الشرطة وممثلي البعثة

التدريبية والاستشارية للعراق والوحدات العسكرية الأميركية من جميع أنحاء العراق.[17] ووفّر المؤتمر فرصة لقيادة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق لجذب الوحدات العسكرية الأميركية والتي تتحمّل مسئولية دعم التدريب في جميع أنحاء العراق.

لم يتم تحقيق الاستفادة الكاملة من مستشاري الشرطة في فرق تدريب الشرطة

وفقاً لكبار القادة في اللواء 49 شرطة عسكرية، وفي أعقاب عودة اللواء في أيلول/سبتمبر 2009، وجد أفراد اللواء أنّ البعثة التدريبية والاستشارية للعراق والقوات الأمريكية في العراق لا تعرف المكان الذي كان يتواجد مستشاري الشرطة به كما لم يكونوا على دراية بعمل هؤلاء المستشارين. فعلى سبيل المثال، لاحظ قائد لواء كبير أنّ هناك 12 من مستشاري الشرطة في محافظة ذي قار والتي لا تعرف البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ولا القوات الأمريكية في العراق أنهم هناك. وذكر قائد لواء كبير آخر أنه علم أنه تمّ تعيين مستشار للشرطة ليكون تابعاً لمقر عمله قبل ثلاثة أشهر على الرغم من أنه لم يطّلع على الفرد خلال تلك الفترة. وبحسب قول القائد الكبير، فقد قال المستشار له أنه كان يعمل في عربته المتنقّلة، إلا أنّه وفي واقع الأمر لم يكن معيّنا لأي وظيفة. وعزا أحد قادة اللواء الكبار فقدان السيطرة هذه لعدم وجود تنسيق بين القوات الأمريكية في العراق والبعثة التدريبية والاستشارية للعراق ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وشركة دينكورب DynCorp.

ولتحسين مساءلته عن مستشاري الشرطة المعيّنين للواء، فقد قام اللواء بإصدار تقارير تتبع يومية من آذار/مارس 2010. وقد جمعت تقارير التتبع من قبل موظف شركة دينكورب DynCorp وذلك بجمعها من التقارير المقدمة من مستشاري الشرطة عن النشاط اليومي. ووفقاً لقائد لواء كبير، فقد طلبت شركة دينكورب DynCorp من مستشاري الشرطة إعداد تقارير عن النشاط اليومي، ولكنّ التقارير كانت في السابق غير متاحة للوحدات العسكرية لأن شركة دينكورب DynCorp اعتبرتها ملكية خاصة بها. وقد ناقش اللواء هذه المسألة مع المسئولين في شركة دينكورب DynCorp الذين وافقوا على تقديم معلومات مفصلة للواء حول تقارير النشاط مثل اسم الموظف والموقع المعيّن فيه والموقع الحالي ومعلومات الاتصال العسكري والأيام التي تمّ العمل فيها مع العراقيين والأسباب إذا لم تتم المشاركة في الأعمال. وللمساعدة في التأكّد من صحّة المعلومات المقدمة في تقارير النشاط، فقد طلب اللواء أيضاً من القادة العسكريين لفرق تدريب الشرطة أن يقوموا بالتوقيع على التقارير.

وينبغي أن تساعد عمليّة تتبع التقرير في التعرف على حجم مشكلة أخرى أثارها كبار قادة اللواء وغيرهم ممن تحدثنا معهم: وهي أنّ في بعض الحالات لا يتمكّن مستشاري الشرطة من السفر لأداء مهامهم. ووفقاً لكبار القادة في اللواء 49 شرطة عسكرية، فإنّ قادة العسكرية الأمريكيين المسئولين عن مواقع العمليات المتقدمة حيث يتم تعيين فرق تدريب الشرطة هي من تقرر ما إذا كانت هذه الفرق يمكن أن تؤدي مهامها. وقد ذُكرت لنا الحالات التي حولت القادة فيها وحدات المناورة لأولويات أخرى بدلاً من توفير الأمن والدعم لفرق تدريب الشرطة. وبدون وحدات المناورة لا يمكن للفرق السفر إلى مراكزها المعيّنة والأقاليم والمحافظات. فعلى سبيل المثال، صرح مستشار للشرطة ممن تحدثنا معهم في كركوك أن فريق التدريب التابع له لم يتمكن من أداء مهمته عندما ركّزت اللواءات العسكرية الأمريكية على دعم الانتخابات العراقية الوطنية في آذار/مارس 2010. وذكر المستشار أنّ قلة الحركة تضعف التقدم في تدريب الشرطة في المنطقة. كما أنّها حالت أيضاً دون قيام المستشارين بأداء عملهم. ومع ذلك، وبسبب الضعف في عمليات تعقب أنشطة مستشاري الشرطة، فمن غير المؤكد إلى أي مدى حدث هذا الأمر بمرور الوقت وما مقدار أموال التدريب التي قد أهدرت.

وكان من الازم ارسال نسخ من تقارير التتبع تلك لتقديمها إلى كل من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق وإلى اللواء قبل مغادرة اللواء من العراق في تموز/يوليو 2010. وكان على البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، وهي المسئولة عن تتبع جميع مستشاري الشرطة، الاستمرار في تلقي تقارير التتبع. وعلى شركة دينكورب DynCorp الاستمرار في المحافظة على تقارير النشاط اليومي، ولكن قيل لنا من قِبل قائد كبير باللواء أنّه يمكن طلب نسخ من التقارير، إذا لزم الأمر.

[17] حضر ممثلون للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في المؤتمر.

البرنامج في مرحلة الانتقال من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية لا يزال في مرحلة التخطيط

تخطط البعثة التدريبية والاستشارية للعراق لنقل برنامج مساعدة تدريب الشرطة إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في الأول من تشرين الأوّل/أكتوبر 2011. واستعدادا لعملية النقل هذه وبالتنسيق مع انسحاب البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فإنّ البعثة التدريبية والاستشارية للعراق تخطط لخفض عدد مواقع مستشاري الشرطة مع الوقت وتركز مساعداتها على مساعدة الشرطة العراقية في تطوير أعمال الشرطة التنظيمية والإدارية والمهارات المتخصصة. ويخطط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2011، أن يكون لها ثلاث مواقع لعملياتها وأن تركز مساعداتها على أكاديميات التدريب وعلى مستويات مقر المحافظة. وعلى الرغم من تخطيط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لتقليص حجم برنامج المساعدات، إلا أنّ تكاليف بدايته التشغيلية المطلوبة تصل لنحو 812 مليون دولار للسنتين الماليتين 2010 و 2011 مجتمعتين.[18] وسيكون هناك جزء كبير من تلك التكلفة على الأمن والدعم اللوجستي.

جاري التخطيط لعملية الانتقال من قِبل كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية

تقوم كلاً من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتلخيص وضع الانتقال الشهري الصادر عن القائد العام للقوات الأمريكية في العراق في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2011. ويحدد الموجز مهام عملية الانتقال المختلفة مع توضيح للمخاطر المرتبطة بها وخطة العمل. وأعربت كلاً من المنظمتان عن ارتياحهما لعملية التنسيق. ولتحسين أوضاع التنسيق، فقد قام مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بإضافة اثنين من المديرين التابعين له في مقرات تدريب الشرطة التابعة للبعثة التدريبية والاستشارية للعراق، وقامت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق بإضافة مسئول عن التخطيط العسكري في السفارة الأميركية ببغداد.

وخلال الفترة المؤدية إلى عملية الانتقال، تخطط وزارة الدفاع لسحب برنامجها المنتشر بشكل كبير للوصول لمستوى البرنامج الذي يخطط له مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. وفي الوقت الذي أكملنا فيه عملنا الميداني في تموز/يوليو 2010، كانت القوات الأمريكية في العراق تقوم بدمج مستشاري الشرطة التابعين لها ضمن فرق إرساء الاستقرار الانتقالية. وبحلول أيلول/سبتمبر 2010، كانت تخطط أن يتم دمج جميع فرق إرساء الاستقرار الانتقالية في ستة مراكز تدريب إقليمية مدعومة بألوية تقديم المشورة والمساعدة. ووفقاً لمسئول في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، فسيكون لألوية تقديم المشورة والمساعدة سلطات تشغيل يومية وذلك لمستشاري الشرطة، ولكن البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ستقوم بتوفير التوجيه العام وسترصد موقعهم وكيفية تحقيق الاستفادة منهم. وعلى البعثة التدريبية والاستشارية للعراق بالاشتراك مع الفرق العسكرية الأميركية، تحديد المهارات المتخصصة المطلوبة من مستشاري الشرطة وعدد المستشارين الذين يكون على كل لواء مساعدتهم في إكمال مهمتهم.

وذكر مسئول في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أنّ كلّ لواء سيكون به وحدة للشرطة العسكرية. وسوف تكون الألوية مسئولة عن توفير الحماية لمستشاري الشرطة وتوفير حماية حركتهم والدعم اللوجستي. وسيتم نقل الهيكل التنظيمي مرّة أخرى من الستة مراكز الإقليمية إلى الثلاثة مواقع في بغداد والبصرة واربيل بحلول الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2011. وخلال المرحلة الانتقالية، سيكون مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية مسئولاً عن توفير الحماية والنقل والدعم اللوجستي. وعند هذه النقطة، يخطط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لاستخدام أفراد الأمن والخدمات اللوجستية المتعاقدين مع وزارة الخارجية.

وقد طبّق مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية مفهوم المحور والروافد في تسيير الأمور. وسيتم توزيع مستشاري الشرطة على المواقع الرئيسية الثلاثة (المحور)، ويمكنهم بعد ذلك التوجّه إلى المحافظات ومعاهد التدريب العراقية (المواقع الروافد) من هذه المحاور. كما يلزم أن يتضمن التدريب والمساعدة على التدريب عالي المستوى مثل التدريب على الأدلة الجنائية ومهارات التحقيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمال الشرطة وإدارة البرنامج. وقد تمّ تصميم مفهوم المحور

[18] وفقاً لمسئول في مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإنّ تقديرات السنة المالية 2011 ليست سوى تقدير للربع الرابع، من 1 تموز/يوليو وحتى 30 أيلول/سبتمبر 1011.

والروافد لتمكين مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية من تحديد نطاق حجم البرنامج صعوداً وهبوطاً تبعاً للأموال المتاحة والاحتياجات العراقية.

وبحلول تشرين الأوّل/أكتوبر 2011، يخطط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لامتلاك نحو 200 من مستشاري الشرطة موزعين على المواقع المحورية، وهذا أقل بنحو 150 من المستشارين المدرجين في خطة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية الأصلية المتضمنّة لعدد 350 من المستشارين. ووفقاً لمسئول في مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإنّ النقص في عدد المستشارين يرجع إلى قيود الميزانية. وقد تُمثّل خطة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية انخفاضاً كبيراً في المستشارين عن عام 2009 عندما كان هناك حوالي 500 من المستشارين موزعين على مواقع متعددة.

وقد حدد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية معايير محددة لاختيار مستشاري الشرطة، وسيواصل مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية تحويل التركيز على التدريب من التركيز على التدريب الأساسي إلى التركيز على التدريب المتقدم في تخصصات مختلفة وعلى إدارة شؤون الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، فسينتقل مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية من التدريب على مستوى المراكز المحلية إلى ي تقديم الاستشارات وبناء المؤسسات على كلاً من مستوى الأقاليم والمحافظات. وتمشياً مع هذه الإستراتيجية، فلن يقوم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتجديد عقود بعض مستشاري الشرطة. ووفقاً لما ورد عن مسئول في مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإنّ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية يعتزم الاحتفاظ بالمستشارين الذين يمكنهم تقديم التدريب المراد والذين تمكنوا من إقامة علاقة جيدة مع العراقيين. ويخطط المكتب لاستكمال هؤلاء المستشارين بتعيين آخرين جدد ممن لديهم الخبرة اللازمة والخبرة بالموضوع.

ووفقاً لمسئول في مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، قال بأنّ المكتب يعمل على تطوير مقاييس لتقييم حصيلة العمل والنتائج من برنامج المساعدة في مجال التدريب التابع له. ووفقاً للمسئول نفسه، فقد أصبح تركيز وزارة الدفاع منصب على قياس النتائج. وعلاوة على ذلك، فقد وضع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية خطته للتسهيل الأمثل لعملية نقل مسئولية تطوير الشرطة بصورة كاملة إلى الحكومة العراقية على مدى فترة من 3 إلى 5 سنوات. وسيتم تحديد مدة البرنامج على حسب الأموال المتاحة والتقدم الواقع في قوات شرطة وزارة الداخلية.

وقد حددت كلاً القوات الأمريكية في العراق و مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية الاحتياجات المتعلّقة بالموارد اللازمة لعملية الانتقال وقاما بتقديم الميزانيات للحصول على موافقة الكونغرس. وقدّر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنّه قد يتطّلب نحو 517 مليون دولار للسنة المالية 2010 ومليون 294 مليون دولار للربع الرابع من العام المالي 2011 لتكاليف البدء والتشغيل المتعلّقة بعمليّة نقل برنامج الشرطة. وتلزم هذه الأموال لتغطية معسكر القاعدة الضروري وتحديث منشآت الطيران وأمن البنية التحتية وشراء طائرات للنقل بين محاور البرنامج والمواقع الميدانية والتمويل الأولي لتوظيف وتدريب الأفراد الرئيسيين، بما في ذلك الأمن وإدارة العقود والأفراد المشرفين.

وكجزء من طلب الاعتماد التكميلي، فقد طلب مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية 517.4 مليون دولار لتغطية تكاليف بدء التشغيل للسنة المالية 2010 و294 مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية للسنة المالية 2011. وقد حصل على 450 مليون دولار أو 67.4 مليون دولار أقل من المطلوب للسنة المالية 2010 و 200 مليون دولار أو 94 مليون دولار أقل من المطلوب للسنة المالية 2011.[19] ووفقاً لمسئول في مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإنّ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية يقوم بتعديل خططه بناء على النقص في المدفوعات من الكونجرس. وذكر المسئول أن النقص في ميزانية السنة المالية 2010 من المرجح أن تسفر عن شراء مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لعدد أقل من طائرات الهليكوبتر لنقل المستشارين إلى مواقع الروافد الفرعية.

ويتوقّع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن تقوم البلدان الأخرى والمنظمات الدولية بمواصلة تقديم مستويات مختلفة من المساعدة الدولية للشرطة، بما في ذلك المساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك وإيطاليا والمفوضية الأوروبية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

[19] قانون الاعتمادات التكميلية لعام 2010، القانون العام 111-212، بتاريخ 2010/29/7.

القضايا التي تواجه حكومة العراق

بناء على تعليقات من جانب أفراد الجيش الأمريكي وكبار المسئولين في وزارة الداخلية، فإنّ قضايا مثل الفساد وتسلل أفراد الميليشيات السابقين والموظفين "الأشباح" لا تزال تؤثر على قدرة وفعالية قوات الشرطة العراقية. ولا يعرف مدى هذه المشاكل ولكنها تمثّل قضايا يجب على الولايات المتحدة والمسئولين في الحكومة العراقية أن يعالجوها لأنها لا تزال ترتبط بالمناقشات المتعلقة بتطوير قوات الشرطة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ النجاح النهائي لبرنامج تدريب الشرطة العراقية أيضاً يعتمد اعتماداً كبيراً على اكتفاء الحكومة العراقية بالقوات الموجودة ووجود القدرات والبنية التحتية. وقد حددنا القضايا التي يمكن أن تؤثر سلباً على تلك جهود الوصول إلى الاكتفاء، إذا لم تعالج. وتتعلق هذه القضايا بتجميد التوظيف من قِبل وزارة الداخلية والصراعات على ملكية الأراضي بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، والدعم غير المتساوي من قادة شرطة المحافظات.

تنظيم القوات وبقاء قضايا الفساد

وفقاً لمسئولين عسكريين أمريكيين وقيادة تدريب شرطة وزارة الداخلية، يوجد هناك قدر كبير من التنظيم الخاص بالقوات وقضايا الفساد التي تواجه قوات الشرطة وبرنامج تدريب الشرطة، على الرغم من الجهود المبذولة للحد منها. هذه القضايا تشمل أعضاء الميليشيات السابقين في قوات الشرطة، والموظفين "الأشباح"، والرشاوى. كما أنّ مدى هذه المشاكل غير معروف.

بعض الأعضاء السابقين في الميليشيات في قوات الشرطة

أعرب ثلاثة مسئولين كبار في وزارة الداخلية عن قلقهم إزاء العدد الكبير من الأعضاء السابقين في الميليشيات الذين تستخدمهم الشرطة. وأشار مسئول في الشرطة أنّه يوجد ما يصل إلى 3760 من ضباط الشرطة من أفراد الميليشيات السابقين والذين هم أكثر ولاء للميليشيات عن تسلسل القادة في الشرطة. وأشار المسئولون أيضاً أن الضباط من الميليشيا السابقين يشغلون مناصب رفيعة في الشرطة في حين أنّهم غير مؤهلين، مما أدى إلى سوء الإدارة. وأضاف المسئول أن مسئولين رفيعي المستوى في الحكومة العراقية وجهت وزارة الداخلية لدمج الأعضاء السابقين في الميليشيا ضمن قوات الشرطة. وبالنسبة للمسئولين العسكريين الأمريكيون فهم على بينة من هذه المسألة وقاموا بالاتصال بالمسئولين في وزارة الداخلية للتعبير عن قلقهم.

تقاسم الراتب والموظفين الأشباح في جهاز الشرطة العراقية

أقر مسئول كبير بوزارة الداخلية بوجود بعض العراقيين يتلقون الأجر على الرغم من عدم اشتراكهم في أي عمل. وقد سمح بحدوث هذا من قِبل المشرفين الذين يطالبون بالدفع عن الموظفين الغائبين وهو ما يعرف "بتقاسم الراتب". ويمكن للموظف الغائب أن يعمل بعد ذلك في وظيفة ثانية ليلحقه بالراتب الذي يتقاضاه من وزارة الداخلية. وذكر مسئول بوزارة الداخلية أن وزارة الداخلية لا يمكنها حل هذه المشكلة حيث أنّ الشخص هو من الناحية الفنية مدرج ضمن قوائم مفردات الرواتب، وليس هناك طريقة لمعرفة ما يتقاسمه من راتبه مع رئيسه المشرف عليه.

وعلّق مسئول آخر على الحالات التي يتم فيها تعيين ضباط الشرطة من قِبل وزارة الداخلية والحصول على راتب ولكن يقال لهم أنه لا توجد حاجة للقيام بعمل. وذكر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ زميله قد عيّن مؤخراً في خدمات حماية المنشآت في وزارة الداخلية وعيّن ضمن أربعة من الحرّاس. إلا أنّ رئيسه قال له عندما ذهب للعمل واستفسرت عن مهمته، أنه سيتقاضى راتبه ولكن ليس عليه الاشتراك في عمل. وأكد المسئول وجود تلفيات واسعة النطاق واعتداءات على المستوى الوزاري.

وثمة قضية رئيسية أخرى في وزارة الداخلية وبعض مراكز الشرطة والمحافظات والمديريات هي أفراد الشرطة الغير موجودة أو "الأشباح" ضمن قوة الشرطة والرواتب التي يجمعونها. وأشار مسئول في وزارة الداخلية أن المشكلة تحدث أساساً في الشرطة الاتحادية ومديريات شرطة الحدود وتُعزى أساساً إلى كبر حجمهما وطبيعتهما شبه المستقلة. وصرح المفتش العام لوزارة الداخلية أن مكتبه يعمل على تصحيح هذه المشكلة عن طريق اشتراط أن حصول كل موظف على راتبه يكون بختم بصمة الأصبع للتحقق من صحتة. وقال المفتش العام أنه في العام الماضي استرد مكتبه ما يقرب من 17 مليون دولار من رواتب الموظفين "الأشباح".

وفي تقرير وزارة الدفاع في آذار/مارس 2010 إلى الكونغرس[20] أشار أيضاً إلى الجهود التي يبذلها المفتش العام بوزارة الداخلية لمكافحة هذه المشكلة. وجاء في التقرير، "أنّ وزارة الداخلية قامت بإجراء عملية تدقيق شاملة في عام 2009 للتحقق من صحة قوائم الموظفين وتحديد وإزالة الموظفين "الأشباح" من نظام موظفيها. وواصلت عمليات تدقيق إضافية على مستوى المحافظات تحديد الهاربين من الخدمة ومن لا يرى لهم وجه وأوجه القصور الإضافية ضمن نظام الإبلاغ عن الموظفين".

بعض طلبات الرشاوى في الشرطة

ذكر ممثلون عن القيادة المركزية الأمريكية أن الرشوة تحدث داخل الشرطة العراقية على الرغم من الجهود المبذولة للقضاء على هذا الأمر. وذكر مسئولون عراقيون كبار أنّ الرشوة شائعة بين اروقة الشرطة وأنّ هناك فساد على جميع المستويات. وفي حزيران/يونيو 2009 وفي رسالة إلى واشنطن بوست[21]، دافع وزير الداخلية البولاني عن التدابير التي تتخذها وزارته لمكافحة الرشوة وكتب، "إنّ وزارتي وحدها قد أقالت أكثر من 60000 موظف بتهمة الفساد وما يتعلق به. وقد أعلنا هذا الشهر عن أنّ أكثر من 40 من ضباط الشرطة سيواجهون اتهامات بعد التحقيق في إساءة معاملة سجناء تمّ سجنهم دون مبررات ولانتهاك حقوق السجناء الآخرين".

وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC في أيلول/سبتمبر 2009، قال الجنرال أوديرنو، قائد القوات الأمريكية في العراق "إنّ الفساد المستشري داخل النظام العراقي—وليس فقط قوات الأمن، ولكن في النظام—لا يزال على الأرجح هو المشكلة الأكبر التي تواجه العراق".

قضايا لوازم الاستمرارية تحتاج إلى معالجة

يعتمد نجاح برنامج تدريب الشرطة العراقية أيضاً على استمرارية الحكومة العراقية. وقد حددنا ثلاثة قضايا يمكن أن تؤثر على مثل هذه الاستمرارية: تجميد التوظيف من قِبل وزارة الداخلية والصراعات على ملكية الأراضي بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، والدعم غير المتساوي من قادة شرطة المحافظات.

تجميد التوظيف من قِبل وزارة الداخلية يحد من استبدال الموظفين

تفرض وزارة الداخلية في الوقت الراهن تجميد على عملية التوظيف لمعالجة الشواغل الخاصة بالميزانية. وستظل حالة التجميد على الأرجح حتى يشكّل العراق الحكومة الجديدة من بعد انتخابات آذار/مارس الوطنية. ويحد تجميد التوظيف من قدرة وزارة الداخلية على استبدال ضباط الشرطة الذين يتركون البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القتلة مستمرين في استهداف الشرطة العراقية وتزايد عدد القتلى. وذكر مسئول عراقي رفيع المستوى في معهد التدريب والتأهيل أنّ بعض المتخصصين في إبطال المتفجرات قد فقدوا بسبب الهجمات التي استهدفتهم. وذكرت كلاً من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ووزارة الداخلية أنه في الفترة ما بين آذار/مارس 2009 وآذار/مارس 2010 كان هناك 12726 من رجال الشرطة قتلوا و10573 من الهاربين من الخدمة. وأكّد مستشاري الشرطة على أهمية توظيف الضباط العراقيين في المناصب الإدارية الرئيسية من ذوي المهارات المحددة والتأهيل المعيّن. ومع ذلك، ونظراً للتجميد، فإنّ وزارة الداخلية بحاجة لتعزيز من بين صفوف قوات الشرطة ف، وذلك مما قد يؤدي إلى وجود أفراد أقل تأهيلاً في المناصب الإدارية الرئيسية.

وزارة الدفاع تملك صكوك ملكية الأراضي التي تدعم مراكز تدريب الشرطة

صرح مسئولو البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ومسئولين في الشرطة العراقية أنّ بعض مراكز تدريب الشرطة موجودة على الأراضي التي تملكها أو تسيطر عليها في المقام الأول وزارة الدفاع.[22] ونتيجة لذلك، فإنّ وزارة الداخلية غير راغبة في استثمار الأموال لتحسين البنية التحتية، بما في ذلك الإنشاءات البنائية الجديدة وإدخال تحسينات على مرافق المياه والكهرباء، وذلك خوفا من استعادة وزارة الدفاع للمرافق في المستقبل لاستخدامها الخاص. وذكر مسئولون عراقيون كبار ومستشارين في شركة دينكورب DynCorp يعملون بمراكز تدريب الشرطة في كركوك والبصرة أنّ مسألة ملكية الأرض تؤثر سلباً على

---

[20] قياس الاستقرار والأمن في العراق، وزارة الدفاع في التقرير إلى الكونغرس، 2010/3.

[21] البولاني وزير الداخلية: المهمة لم تنجز بعد في العراق، واشنطن بوست، 2009/30/6.

[22] في عام 2008، أُخبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن قضية مماثلة تتعلق بالصعوبات التي تواجهها وزارة الداخلية في تأمين صكوك الممتلكات في المواقع التي تخطط حكومة الولايات المتحدة بناء مراكز للشرطة فيها: حكومة العراق تقوم بتمويل تطوير البنية التحتية لقوات الأمن العراقية بشكل متزايد، ولكن دعم الولايات المتحدة الأساسي لا يزال موجود، SIGIR-08-022، بتاريخ 2008/26/7.

النمو واستمرارية البرنامج، على الرغم من أن التدريب لا يزال مستمراً. وذكر عميد مركز تدريب كركوك أنّ مرفق التدريب الخاص به سيستمر في المثابرة والتدريب في ظل الظروف غير المواتية، لكنه أعرب عن استيائه قائلاً أنه يمكن حل الوضع من خلال مجرد نقل للملكية، وهو الأمر الذي يحاول مكتبه الحصول عليه على مدى عامين.

وذكر كبار مسئولي تدريب الشرطة الأمريكيون أنهم مدركون لهذه القضية، ويعد التوتر التاريخي بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في توفير الأمن الداخلي أحد أجزاء هذه القضية. ومع مرور الوقت، اتّسع دور الشرطة العراقية وتحسنت نوعية خدمات الشرطة. ومع ذلك، فقد كانت وزارة الدفاع مترددة في تسليم الأولوية للأمن الداخلي، كما استدل على ذلك من النزاعات القائمة على الأراضي.

الدعم الغير متساوٍ من رؤساء شرطة المحافظة

صرح مستشار كبير في الشرطة في البصرة أنّ توفير وزارة الداخلية للأموال لقادة شرطة المحافظات الذين يقومون بتخصيص الموارد يشكل عائقاً رئيسياً ضد نجاح برنامج تدريب الشرطة . وفي حين أنّ هذا النهج يدعم اللامركزية في الإدارة، إلا أنّ مستشار الشرطة قد صرّح أنّه إذا كان هناك رئيس معين لا يدعم تدريب الشرطة في المحافظة، فإنّ مركز التدريب والبرنامج سوف يعاني من عدم وجود الأموال اللازمة. وبالعكس، في المنطقة الكردية، تقوم وزارة الداخلية الكردستانية بتمويل كليات الشرطة الكردستانية مباشرة، مما يسمح لكل مدرسة بإمكانية العمل بميزانيتها الخاصة بها. ووفقاً لمستشار الشرطة، فإنّ تدفّق التمويل الذي يمكن التنبؤ به بالنسبة لكليات الشرطة الكردية ومراكز التدريب يمكّن المدارس من العمل بكفاءة أكبر بكثير.

وذكر مسئولون عسكريون أمريكيون ومدربي الشرطة أنّ القضايا الثقافية تفاقم من هذه المشكلة. ووفقاً لمدربي الشرطة، فإنّ القادة العراقيين في مراكز التدريب سوف يخبرونهم في كثير من الأحيان عن البنود التي يحتاجون إليها من رئيس المحافظة، ولكنهم سيرفضون تقديم تلك الطلبات إلى رئيس المحافظة لأنه في العراق ينظر إلى هذه الطلبات على أنّها دليل ضعف وإشارة إلى فشل عميد مركز التدريب لأنه لا يستطيع تنفيذ مهامه بما يملكه في يده.

الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة

الاستنتاجات

أنفقت الولايات المتحدة منذ عام 2003 حوالي 7.3 مليار دولار على برنامج لمساعدة الحكومة العراقية على تدريب وإعداد كوادر وتجهيز قوات الشرطة العراقية للحفاظ على النظام الداخلي وحرمان الإرهابيين من التمتّع بملاذ آمن في العراق. وكان البرنامج غير مسبوق من ناحية أهميّته الكبيرة وأجري في بيئة عدائية تشتعل فيها نيران العمليات القتالية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قوات الشرطة العراقية الموجودة في 2003 في حالة سيئة جداً، والحكومة العراقية الجديدة لا تزال فى مرحلة التطوير. وعلى الرغم من هذه المعوقات، ذكرت وزارة الدفاع في التقارير أن أكثر من 400.000 من الشرطة العراقية تلقوا تدريباً وانضمّوا إلى القوات. ومع ذلك، لا تزال قدرات هذه القوات غير معروفة لأنه لم يتم إجراء عمليات تقييم لقدرات القوات الكليّة.

وجدت نقاط ضعف في إدارة البرنامج في (1) تخطيط البرامج والتقييمات، و (2) الاتصالات والتنسيق بين المنظمات المسئولة عن التدريب، و (3) الإشراف من قِبل المستشارين المتعاقدين مع الشرطة. ومن الصعب تحديد تأثير نقاط الضعف هذه على البرنامج ولكنها قد أدّت وبدون شك إلى فقدان الكفاءة وتبديد الطاقات. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك خطة شاملة لتوجيه البرنامج نحو تحقيق النتائج المرجوة أو تقييم ما لتحديد ما إذا كان البرنامج يمضي قدماً على المسار الصحيح. وبسبب التناوب المتكرر من الأفراد العسكريين، فقد كان من شأن وجود خطة شاملة أن تقدّم أساساً لاستمرار البرنامج مع استمرار تناوب دخول وخروج الوحدات العسكرية العاملة في العراق. أيضا، لم تتم مراقبة والاستفادة من مستشاري الشرطة ذوي الدور المحوري في برنامج التدريب بشكل فعّال.

تعمل وزارة الدفاع على إنشاء فرق إرساء الاستقرار الانتقالية لتقديم المشورة ومساعدة وزارة الداخلية العراقية وقواتها خلال العام المقبل. وسوف تكون فرق إرساء الاستقرار الانتقالية مسئولة عن إدارة عمليات مستشاري الشرطة اليومية بينما ستكون البعثة التدريبية والاستشارية للعراق مسئولة عن تتبع الأعمال. ولم يكن مثل هذا التقسيم في المسئوليات منسّقاً بشكل جيد في الماضي وهو بحاجة إلى إجادة إدارته بشكل فعّال في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وحيث أنّ شركة دينكورب DynCorp هي من ستتولى إعداد التقارير حول استخدام مستشاري الشرطة، فستكون هذه التقارير بحاجة للفحص للتحقق من صحة المعلومات وضمان تحقيق الاستفادة من عمل مستشاري الشرطة في صورة منتجة.

أمامنا تحدياً كبيراً سيؤثر بفعالية وكفاءة في نقل برنامج المساعدة في تدريب الشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية وذلك في عام 2011. وتسعى كلاً من الوزارتين، من جانبهم، بشكل متعاون على تنفيذ عملية النقل. ومع ذلك، ستتحمّل وزارة الخارجية المسئولية عن البرنامج لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الشرطة، في الوقت الذي لم تجرى فيه عملية تقييم شاملة لتحديد قدرات هذه القوات.

ويعتمد النجاح طويل المدى لبرنامج تدريب الشرطة العراقية تعتمد على الاكتفاء الذاتي بالحكومة العراقية وعلى قدرتها في التخفيف من هيكل القوة ومقاومة الفساد والنزاعات على ملكية الأراضي، وغيرها من القضايا التي تؤثر سلباً على القوة. وتحتاج كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية إلى مواصلة العمل مع مسئولي الحكومة العراقية لمساعدتهم على معالجة هذه المشاكل.

التوصيات

نظراً لتعيين وزارة الخارجية لتحمّل المسئولية عن برنامج تدريب الشرطة العراقية، ولأنّ إجراء تقييم شامل لقدرات القوات العراقية ينبغي أن يكون مدخلاً رئيسيا لهذا الجهد المتواصل، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يوصي بأن يقوم القائد العام والقوات الأميركية في العراق بالتشاور مع مساعد الوزير ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية باتخاذ الإجراءات التالية:

1. العمل مع وزارة الداخلية للمساعدة في تقييم قدرات قوات الشرطة العراقية وتقديم هذا التقييم إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.

ونظراً لأن وزارة الدفاع ستستمر في إدارة البرنامج للعام المقبل في إطار هيكل إداري جديد لمستشاري الشرطة، وبسبب المشاكل المسبقة مع الإدارة والإشراف على المستشارين، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يوصي بأن يقوم القائد العام والقوات الأمريكية في العراق بتوجيه البعثة التدريبية والاستشارية للعراق نحو اتخاذ الإجراءات التالية:

2. تقديم توجيهات لفرق إرساء الاستقرار الانتقالية حول أدوارهم ومسئولياتهم تجاه مستشاري الشرطة.
3. وضع وتنفيذ إجراءات التحقق بشكل دوري من صحة المعلومات الواردة من شركة دينكورب nCorpDy بمقارنة تقارير النشاط اليومي لتلخيص المعلومات الواردة بهذه التقارير.
4. رصد تقارير النشاط لضمان عمل مستشاري الشرطة بشكل مثمر، وإذا كان المستشارون يعمل بشكل أقل مما ينبغي فيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الدروس المستفادة

خبرات وزارة الدفاع في برنامج تدريب الشرطة العراقية يوفّر دروس مستفادة لا تقدر بثمن والتي ينبغي العض عليها بالنواجذ وتطبيقها في الحالات الطارئة الأخرى، مثل أفغانستان. وتحديداً، فإنه يحتاج إلى النظر في مدى كفاية كلاً من (1) تخطيطه وتقييمه لبرنامج التدريب، و (2) التوجيه للمنظمات التي تقوم بتنفيذ البرنامج، و (3) والإدارة والإشراف على مستشاري الشرطة.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

قدّم مكتب قائد الشرطة العسكرية العام للقوات الأمريكية في العراق ووزارة الجيش تعليقات مكتوبة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ووافق كلاً من الطرفين على الامتثال لتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم كلاً من القوات الأمريكية في العراق ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية تعليقات تقنية والتي تناولها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عند الاقتضاء.

الملحق أ—النطاق والمنهجية

النطاق والمنهجية

في أيلول/سبتمبر 2009، بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) في المشروع 9028 لتقييم برنامج تدريب قوات الشرطة العراقية. ويتناول هذا التقرير نتائج برنامج تدريب الشرطة، وإدارة وإشراف وزارة الدفاع (DoD) على البرنامج، وحالة تقدّم عملية نقل البرنامج من وزارة الدفاع لوزارة الخارجية (DoS)، والقضايا التي تواجه الحكومة العراقية (GOI) والتي تؤثر على قدرة وفعالية قوات الشرطة. وقد أتمّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عملية التدقيق هذه تحت سلطة القانون العام 108-106، بصيغته المعدّلة، والذي يضم أيضاً واجبات ومسؤوليات المفتشين العموميين بموجب قانون المفتش العام لعام 1978. وقد أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمله من أيلول/سبتمبر 2009 وحتى آب/أغسطس 2010 في بغداد وأماكن أخرى في العراق وفي منطقة واشنطن العاصمة.

وقد تأثّرت سلباً عمليات التدقيق التي قمنا بها بسبب الملفات غير المكتملة ونقص وجود المعرفة التاريخية بالبرنامج من قِبل الأفراد العسكريين الأميركيين. وغالبا ما كان يذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حدوث التبديل المتكرر للأفراد مع سوء إدارة السجلات في عمليات التدقيق السابقة كنقاط ضعف في إدارة البرنامج.

ولتحديد نتائج برنامج تدريب الشرطة، فقد طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من المنظمات العسكرية في العراق الأدلة حول نتائج البرنامج. وقد حصلنا على شرائح عرض مختصرة وغيرها من الوثائق والتي أظهرت مثل هذه المعلومات مثل أعداد وأنواع تدريب قوات الشرطة وعدد ونوع المرافق المستخدمة في التدريب. وقد أجرينا مقابلات مع مسئولين عن البرنامج في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق (ITAM)، واللواء 49 شرطة عسكرية، ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL). كما أجرينا مقابلات مع مسئولي شركة دينكورب DynCorp ووزارة الداخلية العراقية (MOI). وقمنا بزيارة مراكز التدريب والكليات في بغداد والبصرة وكركوك. وفي هذه المراكز، تمكنّا من متابعة تعليمات الفصول الدراسية والتدريبات والامتحانات والتخرج وتكوين المجموعات. وأجرينا مقابلات مع أفراد فريق تدريب الشرطة، بما في ذلك الشرطة العسكرية الأميركية ومستشاري الشرطة. كما أجرينا مقابلات مع العراقيين في مراكز التدريب ومقرات المحافظات ومراكز الشرطة.

ولتقييم إدارة وإشراف وزارة الدفاع على البرنامج، فقد طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من القيادة المركزية الأمريكية والمنظمات العسكرية في العراق المعلومات التي لديهم عن الخطط التي تتعلق ببرنامج تدريب الشرطة. وقد قابلنا مسئولو البعثة التدريبية والاستشارية للعراق واللواء 49 شرطة عسكرية للمناقشة حول وثائق التخطيط المتاحة. وقمنا بمراجعة الوثائق المتاحة حول الخطط والتقييمات التي استخدمت طوال تاريخ وجود البرنامج. كما حضرنا مؤتمر فريق تدريب الشرطة في الأوّل والثاني من نيسان/أبريل للعام 2010.

ولتحديد التنسيق والاتصال بين عناصر إدارة البرنامج، فقد طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نسخاً من التعليمات والتوجيهات الصادرة للمنظمات المسئولة عن الأداء. وقد راجعنا الوثائق المقدمة إلى المنظمات والأفراد المشاركين في البرنامج. وقد قابلنا مسئولو البعثة التدريبية والاستشارية للعراق واللواء 49 شرطة عسكرية لمناقشة الأدوار والمسئوليات والتنسيق بين المنظمات. كما ناقشنا أيضاً الإجراءات اللازمة لتصحيح مشاكل المتعلّقة بالتنسيق والاتصالات.

ولتحديد وضع البرنامج من ناحية إجراءات نقله، فقد ناقشنا مع مسئولي البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية الجهود الجارية للتخطيط للنقل من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية. وحصلنا وقمنا بتحليل الوثائق التي تصف هذه الجهود.

وأثناء أدائنا لعملنا، ذكرت لنا القضايا التي تواجه حكومة العراق. فقمنا باستعراض التقارير المتاحة بشأن هذه القضايا.

وقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها. وتقتضي هذه المعايير أن نقوم بالتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على أدلة كافية وملائمة لتوفير أساس معقول للنتائج التي توصلنا إليها والاستنتاجات على أساس أهدافنا من العملية الرقابية. كما نؤمن بأنّ الأدلة التي تم الحصول عليها توفر أساساً معقولاً للنتائج التي توصلنا إليها والاستنتاجات على أساس أهدافنا من عملية التدقيق.

استخدام البيانات المجهزة بالكمبيوتر

لم تكن البيانات المجهّزة بالكمبيوتر التي حصلنا عليها شديدة الأهمية بالنسبة إلى النتائج التي توصلنا إليها أو الاستنتاجات أو التوصيات. ولذلك، لم نجر اختبار لتحديد دقة البيانات بسبب استخدامها في أغراض مرجعية فقط.

الرقابة الداخلية

استعرضنا الضوابط المحددة المستخدمة من قِبل منظمات وزارة الدفاع لإدارة البرنامج. ويحدد التقرير نقاط الضعف في هذه الضوابط.

التغطية المسبقة

استعرضنا التقارير التالية الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ومكتب المساءلة الحكومية، ووزارة الخارجية ومكتب مجلس أمناء الإذاعات الدولية للمفتش العام، ومكتب وزارة الدفاع للمفتش العام.

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الضعف طويل الأمد في إشراف وزارة الخارجية على عقد شركة دينكورب DynCorp لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية، *SIGIR-10-008*, بتاريخ *2010/25/1*.

الولايات المتحدة خفضت التمويل المخصص لقوات الأمن العراقية، ولكن استمرار الدعم سيكون ضرورياً في الغالب، SIGIR-09-012، بتاريخ 2009/26/1.

التحديات في الحصول على بيانات موثوقة ومفيدة عن استمرارية قوات الأمن العراقية، SIGIR-09-002، بتاريخ 2008/21/10.

حكومة العراق تقوم بتمويل تطوير البنية التحتية لقوات الأمن العراقية بشكل متزايد، ولكن دعم الولايات المتحدة الأساسي لا يزال موجود، SIGIR-08-022، بتاريخ 2008/26/7.

التحليل المؤقت لمعلومات قوات الأمن العراقية المقدّمة في تقرير وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، SIGIR-08-015، بتاريخ 2008/25/4.

التقدّم في التحسينات المُوصى بها حول إدارة عقد برنامج تدريب الشرطة العراقية، *SIGIR-08-014*، بتاريخ 2008/22/4.

المراجعة المرحلية من شركة دينكورب انترناشيونال المحدودة، في الإنفاق بموجب عقدها لبرنامج تدريب الشرطة العراقية، *SIGIR-07-016*، بتاريخ 2007/23/10.

مراجعة شركة دينكورب انترناشيونال المحدودة، برقم العقد S-LMAQM-04-C-0030، وأمر المهمة 0338، لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية، *SIGIR-06-029*، بتاريخ 2007/30/1.

مكتب المساءلة الحكومية

حرية العمل بالعراق: تقييم وزارة الدفاع لوحدات قوات الأمن العراقية تقييم مستقل ليس واضحاً لأن قدرات دعم قوات الأمن العراقية غير متطورة بشكل كامل، *GAO-08-R143*، بتاريخ *2007/30/11*.

تأمين وتحقيق الاستقرار وإعادة بناء العراق: قضية رئيسية لرقابة الكونغرس، GAO-07-SP308، بتاريخ 2007/1.

تحقيق الاستقرار في العراق: تقييم الوضع الأمني، GAO-06-T1094، بتاريخ 2006/11/9.

وزارة الخارجية الأميركية ومجلس أمناء الإذاعات الدولية، ومكتب المفتش العام ووزارة الدفاع الأمريكية ومكتب المفتش العام

التقييم المشترك بين الوكالات حول تدريب الشرطة العراقية، وزارة الخارجية الأمريكية في التقرير رقم 72-05-IQO-ISP ووزارة الدفاع في التقرير رقم 002-2005-E1، بتاريخ *2005/15/7*.

الملحق ب—الاختصارات

المختصر	الوصف
T&A-DCG	نائب القائد العام للمشورة والتدريب
DoD	وزارة الدفاع
DoS	وزارة الخارجية
FBI	مكتب التحقيقات الفدرالي
GOI	الحكومة العراقية
ICITAP	البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية
INL	مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية
ITAM	البعثة التدريبية والاستشارية للعراق
MOI	وزارة الداخلية
MP	الشرطة العسكرية
PSMR	التقارير الشهرية لمراكز الشرطة
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
STT	فرق إرساء الاستقرار الانتقالية
I-USF	القوات الأمريكية في العراق

الملحق ج—أعضاء فريق التدقيق

تمّ إعداد هذا التقرير وإجراء التدقيق تحت إشراف جيلين فوربيش، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق، ومكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الموظفين الذين أجروا عمليات التدقيق وقاموا بالمشاركة في هذ التقرير:

ميريديث ب باوميستر

مايكل أ بيانكو

آرت جرانجر

دبليو دان هايجلر الابن

نانسي ك نيدهام

روبرت ل. بللوتير

نادية الشمري

وليام إ شايمب

البعثة التدريبية والاستشارية للعراق
قوات الولايات المتحدة بالعراق
الاتحاد الثالث، بغداد، العراق
09348APO AE

رد إلى
عناية

12 تشرين الأول/أكتوبر 2010

مذكرة للحفظ

الموضوع: مسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (001-1004-CT) "قوات الأمن العراقية: زاد برنامج تدريب الشرطة من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ قدرات هذه القوّات لا تزال مجهولة"

1. طالبت مسودة التقرير (001-1004-CT) مديرية البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أن تقوم بمراجعة مسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وأن ترد على توصيات التقرير باستخدام صيغة الرد المقررة. كما كانت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق مُطالبة أيضاً بتقديم التعليقات الفنية الأخرى، إذا لزم الأمر، مع اعتماد الردود من قِبل رتبة لا تقل عن O-6 على ورقة رسمية معنونة.

2. أجري استعراض لمسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وقدمت التوصيات التالية: (انظر أدناه)

أوافق/لا أوافق

ماريا آر جرفاس
عقيد بالجيش الأميركي
رئيس الأركان، بالبعثة التدريبية والاستشارية للعراق

مسودة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
03-11
"قوات الأمن العراقية: زاد برنامج تدريب الشرطة من حجم القوّات العددي، إلّا أنّ قدرات هذه القوّات لا تزال مجهولة"
التعليقات على مسودة التقرير
(انظر الصفحة 35 من مسودة التقرير)

نظراً لتعيين وزارة الخارجية لتحمّل المسئولية عن برنامج تدريب الشرطة العراقية، ولأنّ إجراء تقييم شامل لقدرات القوات العراقية ينبغي أن يكون مدخلاً رئيسيا لهذا الجهد المتواصل، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يوصي بأن يقوم القائد العام والقوات الأميركية في العراق بالتشاور مع مساعد الوزير ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية باتخاذ الإجراءات التالية:

1. العمل مع وزارة الداخلية للمساعدة في تقييم قدرات قوات الشرطة العراقية وتقديم هذا التقييم إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.

ونظراً لأن وزارة الدفاع ستستمر في إدارة البرنامج للعام المقبل في إطار هيكل إداري جديد لمستشاري الشرطة، وبسبب المشاكل المسبقة مع الإدارة والإشراف على المستشارين، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يوصي بأن يقوم القائد العام والقوات الأمريكية في العراق بتوجيه البعثة التدريبية والاستشارية للعراق نحو اتخاذ الإجراءات التالية:

2. تقديم توجيهات لفرق إرساء الاستقرار الانتقالية حول أدوارهم ومسئولياتهم تجاه مستشاري الشرطة.

3. وضع وتنفيذ إجراءات التحقق بشكل دوري من صحة المعلومات الواردة من شركة دينكورب DynCorp بمقارنة تقرير النشاط اليومي لتلخيص المعلومات الواردة بهذه التقارير.

4. رصد تقارير النشاط لضمان عمل مستشاري الشرطة بشكل مثمر، وإذا كان المستشارون يعمل بشكل أقل مما ينبغي فيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

<u>رد القوات الأمريكية في العراق</u>: حول كل توصية **1-4**، ذكر ما إذا كانت القوات الأمريكية في العراق توافق/توافق جزئياً/لا توافق على المعلومات الواردة في هذا التقرير. (إذا كنت توافق جزئيا أو لا توافق، يرجى ذكر السبب بإيجاز مع تقديم الوثائق الداعمة. ويجب السرد بشكل محددة مع التصويب سطراً بسطر والتوضيح في قسم التعليقات العامة.) تقديم تواريخ الانتهاء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية على النحو المطلوب.

التعليقات العامة على التقرير

1. في الصفحة 30. يوصي بالتغييرات التالية على الفقرات:

(الفقرة 1)

تخطط البعثة التدريبية والاستشارية للعراق لنقل برنامج مساعدة تدريب الشرطة إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في الأول من تشرين الأوّل/أكتوبر 2011. واستعدادا لعملية النقل ولاستيعاب برنامج مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية المصغّر "وبالتنسيق مع انسحاب أفراد القوات الأمريكية في العراق، ولاستعراض نقل المهمّة إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية؛" فإنّ البعثة التدريبية والاستشارية للعراق تخطط لخفض عدد ومواقع مستشاري الشرطة "مع الوقت" وتركز مساعداتها على مساعدة الشرطة العراقية في تطوير أعمال الشرطة التنظيمية والإدارية والمهارات المتخصصة. فعلى سبيل المثال، فإنّ البعثة التدريبية والاستشارية للعراق تخطط لتخفيض تدريجياً مواقعها التشغيلية لثلاثة مواقع "وذلك بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2011، وسوف تكون جميع قدرات العمليات التشغيلية التي يقوم بها مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية من مواقع التشغيل الثلاثة و" سوف يركز مساعداته في أكاديميات التدريب والمحافظات

FOUO//U

مستوى المقرات على الرغم من تخطيط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لتقليص حجم برنامج المساعدات "هذا البرنامج يتم تقليص حجمه في الخطة المبدئية لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية،" إلا أنّ تكاليف بدايته التشغيلية المطلوبة تصل لنحو 812 مليون دولار للسنتين الماليتين 2010 و 2011 مجتمعتين. وسيكون هناك جزء كبير من تلك التكلفة على الأمن والدعم اللوجستي.

جاري التخطيط لعملية الانتقال من قِبل كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية

(الفقرة 2)

تقوم كلاً من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق و مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتلخيص وضع الانتقال الشهري الصادر عن القائد العام للقوات الأمريكية في العراق في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2011. ويحدد الموجز مهام عملية الانتقال المختلفة مع توضيح للمخاطر المرتبطة بها وخطة العمل. وأعربت كلاً من المنظمتان عن ارتياحهما لعملية التنسيق. ولتحسين أوضاع التنسيق، فقد قامت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق "مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية" بإضافة اثنين من المديرين التابعين لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية إلى مقرات تدريب الشرطة التابعة "لدى البعثة التدريبية والاستشارية للعراق"، وقام مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية "البعثة التدريبية والاستشارية للعراق" بإضافة مسئول عن التخطيط العسكري في السفارة الأميركية ببغداد.

(الفقرة 3)

وخلال الفترة المؤدية إلى عملية الانتقال، تخطط وزارة الدفاع لسحب برنامجها المنتشر بشكل كبير للوصول لمستوى البرنامج الذي يخطط له مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. وفي الوقت الذي أكملنا فيه عملنا الميداني في تموز/يوليو 2010، كانت القوات الأمريكية في العراق تقوم بدمج مستشاري الشرطة التابعين لها ضمن فرق إرساء الاستقرار الانتقالية "فريق التدريب المساعد للشرطة المدنية (CPTT) وفرق دعم مراكز التدريب (TCST)". وبحلول أيلول/سبتمبر 2010، كانت تخطط أن يتم دمج جميع فرق إرساء الاستقرار الانتقالية في ستة مراكز تدريب إقليمية مدعومة بألوية تقديم المشورة والمساعدة. ووفقاً لمسئول في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، "فإنّ مستشاري الشرطة الذين يعملون على المتابعة التكتيكية" إلى ألوية تقديم المشورة والمساعدة سيكون عليهم سلطات تشغيل يومية وذلك لمستشاري الشرطة، ولكن "تبقى المتابعة التشغيلية" على البعثة التدريبية والاستشارية للعراق "التي" ستقوم بتوفير التوجيه العام وسترصد موقعهم وكيفية تحقيق الاستفادة منهم. وسيكون على الألوية "البعثة التدريبية والاستشارية للعراق بالاشتراك مع وزارة خارجية الولايات المتحدة" تحديد المهارات المتخصصة المطلوبة في مستشاريها وعدد المستشارين الذين يحتاج إليهم اللواء لإكمال مهمتهم في المنطقة.

(الفقرة 4)

وذكر مسئول في البعثة التدريبية والاستشارية للعراق أنّ كلّ لواء سيكون به وحدة للشرطة العسكرية. وسوف تكون الألوية مسئولة عن توفير الحماية لمستشاري الشرطة وتوفير حماية حركتهم والدعم اللوجستي. "كجزء من انسحاب القوات الأمريكية في العراق،" هذا الهيكل التنظيمي "سوف يتضاءل تدريجياً وسيتم نقل سلطة الائتلاف المؤقتة مرّة أخرى" من الستة مراكز الإقليمية إلى الثلاثة مواقع في بغداد والبصرة واربيل بحلول الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2011. وخلال المرحلة الانتقالية، سيكون مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية مسئولاً عن توفير الحماية والنقل والدعم اللوجستي. وعند هذه النقطة، يخطط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لاستخدام أفراد الأمن والخدمات اللوجستية المتعاقدين مع وزارة الخارجية.

<u>قدّمت التعليقات التالية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال الفحص الأولي مشروع، ولكن لم يتم إدراجها في النسخة الأخيرة:</u>

2. في الصفحة 16. قدّمت شرطة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التنقيح التالي للفقرة التي تدور حول الشكل الموجود بالصفحة 16 من مسودة التقرير الحالية، ولكن لم يتم إدراجها.

"قدّمت شرطة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التوجيه والمشورة إلى وزارة الداخلية العراقية ومعهد التأهيل الفنّي (TQI) من خلال فريق تدريب معهد التأهيل الفني التابع لشرطة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق. تخضع جميع المناهج الدراسية والتدريبات لمراجعة وزارة الداخلية في معاهد التأهيل الفنيّة. وتقدّم معاهد التأهيل الفنية للتدريب الخدمات المطلوبة والمشورة حول عملية التدريب. لدى وزارة الداخلية أكثر من 92 من المناهج الدراسية للدورات المعتمدة بما في ذلك الدورات المتخصصة لجميع أجهزة الشرطة. وهذا المنهج الدراسي يعد المواد التعليمية المعتمدة لتدريب الشرطة فقط والمعترف بها من قِبل وزارة الداخلية، وهي معتمدة لتدريسها في مراكز تدريب المحافظات. وزارة الداخلية العراقية

وتساعد المناهج الدراسية المعتمدة تساعد على ضمان التوحيد القياسي لتدريب الشرطة في جميع المحافظات ال 15 الخاضعة لوزارة الداخلية.[1] ويقدّم الجدول 6 أمثلة على هذه الدورات وطولها."

3. في الصفحة 17. قدّمت شرطة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التنقيح التالي حول الفقرة في الصفحة 17 والتي لم يتم إدراجها في النسخة النهائية من مسودة التقرير الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

"شجّعت البعثة التدريبية والاستشارية للعراق وزارة الداخلية على ضم الشرطة الكردستانية في تدريب مشترك. فعلى سبيل المثال، يتم تضمين شرطة كردستان التابعين لحكومة إقليم كردستان في الفصول الدراسية في كلية الشرطة في بغداد.

3. في الصفحة 25. قدمت شرطة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التعليقات التالية فيما يتعلق بالباب "افتقر البرنامج إلى وجود خطة شاملة ذات أهداف وغايات ومقاييس لقياس التقدم الذي يتم انجازه ولكن لم يتم إدراجها في النسخة الأخيرة:

4.

على مدى العامين الماضيين، عمل فريق التقييم المشترك (JAT) بين البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ووزارة الداخلية وبشكل تعاوني على تطوير وتنفيذ عملية تقييم للقدرات العملياتية وقدرات الأداء لمراكز تدريب جهاز الشرطة العراقية في شكل جداول ومخططات. وفي 24 شباط/فبراير 2010، صدّق نائب وزير الداخلية عايدين رسمياً على عملية تقييم مركز التدريب وأجبر جميع أماكن تدريب الشرطة العراقية على بدء الاستفادة منها. في الأول من حزيران/يونيو 2010، تولى فريق التقييم المشترك التابع لوزارة الداخلية مسئولية التشغيل الكاملة والسيطرة للاستفادة من هذا مخطوطة هذا التقييم لتحديد قدرات أداء منشآت تدريب جهاز الشرطة العراقية ال 39. وبأواخر أيلول/سبتمبر 2010، سيقوم فريق التقييم المشترك لوزارة الداخلية بإعداد أوّل تقييم مستقل له لمنشأة تدريب تابعة لجهاز الشرطة العراقية. وسيتم تنفيذ هذا التقييم المستقل في مركز تدريب جهاز الشرطة العراقية بالحبانية في محافظة الأنبار.

وببداية أواخر كانون الأول/ديسمبر 2009، سيقوم كلاً من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق ومعهد التدريب الفني التابع لوزارة الداخلية بعمل أربعة تقييمات لمراكز التدريب. وقد عدّل فريق التقييم المشترك لمعهد التدريب الفني التابع لوزارة الداخلية في وثائق إعداد التقارير بحيث تتماشى مع المعايير التشغيلية والتوقعات العراقية. وفي الأوّل من حزيران/ يونيو 2010، أنهى معهد التدريب الفني التابع لوزارة الداخلية النسخة الخاصة به من عملية تقييم فريق التقييم المشترك وبدأ في التنفيذ المستقل.

ولدى فريق التقييم المشترك لمعهد التدريب الفني التابع لوزارة الداخلية هدفاً ثانوياً يتمثّل في تحديد أماكن تدريب جهاز الشرطة العراقية التي ينقصهم القدرة لدعمها، والتي يجري استخدامها من قبل جهاز الشرطة العراقية في المحافظات، وتلك التي لا تعمل بالصورة التي ترقى إلى مستوى التطلّعات. وبمجرد تحديد فريق التقييم المشترك لمعهد التدريب الفني التابع لوزارة الداخلية لهذه المواقع التدريبية العاملة، سيقوم الفريق بتقديم التوجيه والإرشاد لقيادة التدريب والموظفين لتشجيع عمل التحسينات. وسيتم تنفيذ تقييم متابعة لتحديد ما إذا كان هناك تحسّن في الأداء أو القدرات التشغيلية، وإن لم يكن هناك تحسينات فسيتم إعداد توصيات لوزارة الداخلية لاتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى أو لوقف العمليات في مكان التدريب هذا".

معتمد من:
ماريا جيرفيه
عقيد، الجيش الأمريكي
رئيس الأركان، مدير البعثة التدريبية والاستشارية للعراق
1849-243:SVOIP

إعداد:
أندرو آر وورل
CIV
مدير البعثة التدريبية والاستشارية للعراق، 1894-243:SVOIP

FOLO//U

وزارة الجيش
مكتب قائد الشرطة العسكرية العام
2800 مبنى وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون
واشنطن العاصمة 20310-2800

MPO-DAPM 20 تشرين الأول/أكتوبر 2010

مذكرة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نائب المساعد الرئيسي للمفتش العام لعمليات التدقيق، 400 آرمي نافي درايف، أرلينجتون، فيرجينيا 22202

الموضوع: قوات الأمن العراقية: برنامج تدريب الشرطة (SIGIR-11-003)

1. شكراً لكم على إتاحة الفرصة لاستعراض مشروع تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) حول تقييم إدارة وزارة الدفاع لبرنامج جهاز الشرطة العراقية (IPS).

2. في أثناء تواجد الفيالق متعددة الجنسيات في العراق من قوات الشرطة العسكرية في الفترة 2006-2007، توليّت أنا شخصياً إدارة التنسيق الوثيق اللازم بين المشاركين من العراقيين والولايات المتحدة في تدريب وتقييم وتزويد قدرات الشرطة العراقية بالموارد والإشراف على مستشاري برنامج تدريب الشرطة. ويصوّر تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، بوجه عام، العديد من التحديات التي تواجه توفير إشراف فعّال على البرنامج بين العديد من وزارات الدفاع ووكالات المنظمات المسئولة عن قطاعات البرنامج المختلفة.

3. ويتفق مكتب قائد الشرطة العسكرية العام (OPMG) مع استنتاجات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الموسّعة والإجراءات الموصى بها من أجل القائد العام، والقوات الأمريكية في العراق وذلك للاستعداد لعملية انتقال برنامج تدريب الشرطة القادم من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية. يمكن أن يساعد التقرير القوات الأمريكية في العراق من خلال الحصول على صورة أفضل حول اتساع وتعقيد متطلبات التدريب المتخصص داخل منظمات الشرطة والروابط المتأصلة وضرورة وجود تطور متزامن وذلك في بيئة يسودها العدل أو برنامج سيادة القانون. وقد تكون هناك قيمة إضافية لوزارة الدفاع وذلك في تقييمها لمجموعة المهارات للأفراد من العسكريين المستخدمين في دعم هذا البرنامج عبر مراحله المختلفة، بغض النظر عن اللواء المذكور؛ وتحديداً عند مقارنة التأثير النسبي عند استخدام كبار ضباط الشرطة العسكرية مع الضباط ممن ليس لهم خلفية في منظمة الشرطة والخدمات على مستوى مقرات شرطة المحافظات والأقاليم.

4. نقطة الاتصال الخاصة هنا هي كول كيفن بالجوت على (703)693-9478، وماج كريستي ديفيد على (703) 692-5488.

كولين إل ماجواير
عميد، الولايات المتحدة الأمريكية
قائد الشرطة العسكرية العام

الملحق د—رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال

رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	بشأن الخطط الأمريكية لإعادة الإعمار والبرامج والعمليات في العراق، يتولى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توفير بشكل مستقل وموضوعي: • الإشراف والمراجعة من خلال عمليات تدقيق شاملة وعمليات التفتيش والتحقيقات • توجيه المشورة والتوصيات بشأن السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية • ردع المخالفات من خلال منع واكتشاف التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال • المعلومات والتحليلات إلى وزيرة الخارجية ووزير الدفاع والكونغرس والشعب الأميركي من خلال تقديم التقارير الربع سنوية
الحصول على نسخ من تقارير وشهادات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	للحصول على نسخ من وثائق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دون أي تكلفة، انتقل إلى موقع الإنترنت الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (mil.sigir.www).
للإبلاغ عن التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال في برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق	ساعد في منع التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو غير المشروعة إلى الخط الساخن الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: • الموقع لإلكتروني: html.fraud_submit/mil.sigir.www • رقم الهاتف: 4063-602-703 • الخط المجاني: 2003-301-866
شئون الكونغرس	هليل واينبرغ مساعد المفتش العام لشئون الكونغرس البريد: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 400 آرمي نافي درايف آرلينجتون، فيرجينيا 22202-4704 رقم الهاتف: 1059-428-703 البريد الإلكتروني: mil.sigir@weinberg.hillel
الشئون العامة	ديبورا حوران مدير الشؤون العامة البريد: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 400 آرمي نافي درايف آرلينجتون، فيرجينيا 22202-4704 رقم الهاتف: 1217-428-703 فاكس: 0817-428-703 البريد الإلكتروني: mil.sigir@PublicAffairs